3

تقليص الاقتتال ذي الطابع العرقي والطائفي

التدخل في «الدول الخطرة، والمضطربة، والمخفقة والإجرامية»

في مؤتمر باريس سنة 1919 طرح ودرو ويلسون بسذاجة اقتراحاً بدا أنه يَعد بحق «تقرير المصير» القومي إلى جميع الراغبين في المطالبة به. وهذا ما أظهر أنه وصفة تؤدي إلى كارثة. والحق أن جذور النزاعات الحديثة ذات الجذور الطائفية والعرقية في البلقان، ومن ضمن ذلك البوسنة وكوسوڤو، تعود إلى المثالية السطحية وغير الرشيدة عند ويلسون. فمع دخولنا القرن الحادي والعشرين أدَّى وعي الغرب المتزايد بالخوف من العنف بين الجماعات الطائفية أو العرقية إلى التدخل في يوغوسلافيا السابقة، وشرقي تيمور، وفي أجزاء مختلفة من إفريقية. والدعم العلني لمثل هذه الأنواع من التدخل كان قوياً في حينه ولكنه سريع التلاشي. في هذا الفصل، تُؤطَّر مشكلة التدخل للحيلولة دون الاقتتال لأسباب عرقية أو طائفية، أو وقفه، ضمن إطار الأزمة التي فرضتها ضرورة مواجهة كثير من المسالك الأخلاقية العمياء التي تتمثل في «افعل الشر كي تصل إلى الخير».

تقرير المصير:
حلم ويلسون، كابوسنا

ندخل القرن الحادي والعشرين مصدومين بما يبدد الاقتتال والعنف المزمنين بين الجماعات العرقية والطائفية. نحن في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة، لا نستطيع ببساطة أن نستوعب العالم كما هو عليه في أعقاب نهاية الحرب الباردة. كما لا نعرف كيف نحول دون الاقتتال والعنف أو

إيقافهما. وقد عبَّر مايكل ايغناتيف عن مشاعر الكثيرين عندما كتب يقول:

القرن الحادي والعشرون... بدأ سنة 1989. عندما سقط جدار برلين، عندما وقف ڤاكلاف هاڤل في الشرفة في ساحة وينسيلاس في براغ وهتفت الجماهير بسقوط النظام الشيوعي في كل أوروبا، شعرت، كما شعر كثيرون، أننا على وشك أن نشهد عصراً جديداً من الديمقراطية الحرة... وسرعان ما اكتشفنا كم كنا مخطئين. إذ إن العصر الأخير للإمبراطورية كان عصراً جديداً للعنف. فالحكاية الأساسية للنظام العالمي الجديد هي تفسخ الدول ـ الأمم في حرب أهلية عرقية، والمهندسون الأساس لهذا النظام هم لوردات الحروب... وعاد القمع، وكان اسمه القومية[4].

هذه القومية القاسية كانت في كثير من الأرجاء موضع قمع منذ زمن طويل. وهذه الفكرة التي تفيد أن العالم منقسم إلى «أمم» تتصل فيما بينها بروابط الدم، التي ينتمي إليها الفرد ويدين لها بكل شيء، ومن ذلك الحق والواجب في حماية «الأمة» عبر عنف يُرتكب في مواجهة أولئك الذين يتوقون إلى حقهم في تنظيم أنفسهم ضمن دولة ـ أمة مستقلة.

هذه القومية المقموعة هي مظهر آخر من مظاهر شبح ويلسون. فكثير، بل معظم أحداث الاقتتال الطائفي / العرقي المشهودة منذ نهاية الحرب الباردة قد استقت تاريخياً من أخطاء ارتكبت لأول مرة في مؤتمر باريس للسلام سنة 1919. هناك أَعلن المثالي ودرو ويلسون عن بزوغ عصر من تقرير المصير الشامل. وهناك أُعلنَ عن نهاية الإمبراطوريات القديمة وقيام حدود جديدة في أوروبا وآسيا وإفريقية، حدود خلقت غالباً أو فاقمت نزاعات بين جماعات عرقية أو دينية متنافسة، نزاعات قُمعت، إلى حد بعيد، خلال ما تبقى من العصر الاستعماري وحتى نهاية الحرب الباردة. وفي باريس أوضح ويلسون أن تقرير المصير سوف يجلب النهاية للنزاعات العنيفة. ولكنه لم يفعل ذلك. بل على العكس، فقد ساعد تأكيده حق تقرير المصير على زرع بذور النزاعات التي

أثارت فوراتها الأخيرة ارتباك واضطراب الكثيرين جداً في الغرب. واعتقد كثير منا، مثل مايكل ايغناتيف، أن مثل هذه الحرب القبلية قد دُفنت منذ عهد بعيد. بيد أنها لم تمت. كانت تسري تحت الأرض فحسب وها هي قد عادت الآن إلى السطح.

كان ودرو ويلسون أول رئيس أمريكي يسافر إلى أوروبا خلال فترة ولايته في الرئاسة. ومناسبة هذه الرحلة التي رتبها الرئيس، هي الحاجة، كما اعتقد ويلسون، إلى استخدام طاقاته الشخصية في المتابعة كي يضمن أن تتوافق اتفاقية السلام التي تم التوصل إليها في مؤتمر باريس مع فكرته عن «سلام بدون منتصرين». ذهب إلى باريس مخالفاً نصيحة كثير من مؤيديه، الذين نصحوه بأنه سوف يغرق في تفاصيل الترتيبات التي يجب أن تُتخذ، وفي مقاومة الإلحاح في كل ساعة وكل يوم من جانب بريطانيا وفرنسا وإيطاليا للانتقام من الألمان، وفي الجهد لرأب الصدع ما بين رؤيته ورؤية حلفائه لعالم ما بعد الحرب.

إضافة إلى ذلك كان ويلسون ينتابه المرض بين حين وآخر. وكان كثير من المقرّبين إليه يخشون على صحته إذا حاول القيام بمقاومة فردية لجهود الدول الكبرى الأخرى لنبذ الإمبراطوريات الألمانية والنمساوية والعثمانية من أجل مكاسبها الشخصية وإرضاء أغراضها. وهذه المخاوف دلت على بعد نظر، فقد عانى ويلسون من نوبتين قويتين في خريف سنة 1919، بسبب الإرهاق الشديد، شلّتا طرفه الأيسر وجعلتاه فعلياً شبه عاجز. حث هربرت هوڤر، الذي وصل إلى باريس في أواخر سنة 1918 ليتولى الجهود الإسعافية الأمريكية على ضرورة أن يمتنع الرئيس ويلسون تماماً عن المشاركة في تفاصيل المناقشات حول ما كان يدعى «التسوية الأوروبية» ـ وهو تعبير ملطف كان معنياه المتناقضان يعبران عن المأساة المركزية لمؤتمر باريس. هل ستسوي أوروبا المشكلة بتقطيع أوصال الإمبراطوريات الخاسرة وإلحاقها بإمبراطوريات المنتصرين؟ أم هل ستسود رؤية ويلسون، بقيام دول ـ أمم مستقلة وفق أسس عرقية وفقاً لسوابق تاريخية؟[5] وكان هوڤر يخشى أن يجد ويلسون نفسه مضطراً

للحيلولة دون أية محاولة من جانب الحلفاء المنتصرين للقيام بمساومات على الأراضي، والشعوب، والموارد، وهو ما لن يستطيع ويلسون تحقيقه في النهاية، وأن انغماسه في التفاصيل التي لا تُعد ولا تحصى للتسوية سوف تحول في النهاية بينه وبين ممارسة نوعية القيادة التي يحتاجها المؤتمر كي يصبح شيئاً مختلفاً عن حفلة يعقدها الفائزون على حساب الخاسرين.

ومن العجب أن ويلسون كان واثقاً كل الثقة أنه على حق، وأن الحق لا بد أن يسود، ولم يكن يشارك هوفر في أيٍّ من أسباب قلقه. وعند وصوله إلى باريس في 14 كانون الأول / ديسمبر 1918، اتجه من فوره إلى العمل بجهد ودأب لإقناع الحلفاء بعدالة وجهة نظره فيما يتعلق بعالم ما بعد الحرب. وكانت وجهة النظر هذه معروفة لأوروبا. فقد كان ويلسون قد طرحها لأول مرة في شهر شباط/ فبراير 1918 أمام الكونغرس مرتين. في خطبته الأولى كان موقفه مُلحاً تجاه تقرير للمصير بدون تعديل أو تطوير. وأعلن أن «المطامح القومية» ينبغي أن «تُحترم، والشعوب لا يمكن أن تُحكم الآن إلاَّ برضاها»[6]. كما أعلن نهاية الكولونيالية. وقال إن الشعوب الخائفة في أوروبا، وآسيا، وإفريقية جميعاً وفي المستعمرات باتت تستطيع من الآن فصاعداً تقرير مصيرها وتحكم نفسها وفقاً للمبادئ الديمقراطية. والشعوب التي كانت مقهورة طوال عقود أو قرون سوف تحكم نفسها الآن.

وفي 11 شباط/ فبراير ألقى ويلسون خطبة ثانية رداً على انتقاد الكونغرس بأن من السذاجة الاعتقاد أن الديمقراطيات الليبرالية الأوروبية، والإفريقية والآسيوية، المغايرة للولايات المتحدة، يمكن أن تكون بناءة بالسهولة التي يتصورها. تضمنت هذه الخطبة معنى التحذير. فقد قال ويلسون «جميع المطامح القومية الواضحة سوف تُمنح وتحظى بالرضا الكامل، وهذا ما يجعلها مقبولة بدون استمرار عناصر النزاع والخصومات القديمة. . .»[7] ولما كان من الطبيعي وجود ادعاءات مختلفة ومتزاحمة فيما يتعلق بالحدود ومسائل أخرى،

فإن هذه الاختلافات في الرأي، كما اعتقد ويلسون، يمكن أن تُحلَّ بالوسائل السلمية على مائدة المفاوضات. وعلى كل مُطالب أن يعطي القليل كي يأخذ القليل.

كان ويلسون نفسه أفضل حكم على هذه الخلافات لأنه، كما كان يقول في كثير من الأحيان عن نفسه: أمريكي مثالي ونزيه لا يسعى لاكتساب أراضٍ لبلاده، وهذا ما يجعله وسيطاً أميناً. وكان ويلسون، المؤرخ والعالم السياسي المشهور قبل أن يصبح رئيساً، يحتج على الشكوك التي عرفها طويلاً في جميع الخصومات، والارتياب وما شابه ذلك مما سيواجهه. وهكذا وصل ويلسون إلى باريس، وفي نيته تسهيل انتقال العالم من شعوب مستعمِرة ومستعمَرة إلى شعوب ودول تقرر كلٌّ منها مصيرها بحرية. لعله توقع ببراءة بعض الشكوك في المفاوضات تشبه تلك المناقشات حول تقرير المصير والاستقلال التي جرت في نادي الكلية في جامعة برينستون، والتي كان في وقت من الأوقات رئيسها ـ والتي كانت مناقشات غير متحيِّزة، ومهذبة، وعقلانية.

ومهما كانت توقعات ويلسون فإن ما وجده على أرض الواقع قد صدمه فعلاً، على حد تعبير هربرت هوفر. هكذا كانت الحقيقة التي كان على ويلسون أن يواجهها في باريس.

عندما وصل الرئيس، كانت وفود سبع وعشرين دولة من الدول الحليفة والمشاركة قد وافقت على الجلوس إلى طاولة السلام. وفود سبع دول منها كانت أعلنت عن نفسها بأنها شعوب تحكم نفسها ولكن لم «يُعترف» بها، وسبع دول أخرى كانت محايدة في الحرب وحضرت المؤتمر كي تظهر نفسها، وهي قلقة على مستقبلها... كانت المسألة المطروحة في ڤرساي هي المهمة الشاقة لصناعة السلام بين 400 مليون إنسان في أوروبا يعيشون بين فكي اليأس، وتقاليد السلطة التنافسية القديمة وقوى الكراهية والانتقام الشديدين... وكانت تتجمع في دماء الكثير من الوفود في ڤرساي كُريّات آلاف السنين من الكراهية

وعدم الثقة، والخضوع للاضطهاد الديني والعرقي وهيمنة الأعراق الأخرى. وكانت الرغبة في الانتقام من أخطاء الماضي تظهر على السطح في كل ساعة من ساعات النهار[8].

كان ويلسون يعرف جميع هذه الخصومات والمنازعات بلا شك من دراساته ـ أي من الكتب. بيد أنه كان يفتقر كلياً إلى نوعية الخبرة والمزاج الخاص اللذين يهيئانه لما سيواجهه. وقد عبَّر هوفر بدقة عن تفجر عواطف الرغبة في الانتقام هذه في باريس بدقة حيث قال: «لا شك أن السيد ويلسون كان عارفاً بخلفياتها القديمة تاريخياً. ولكنه لم يبد مستوثقاً من آلياتها»[9].

وهكذا انبثقت مشاعر العقود والقرون مع انهيار إمبراطوريات في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وكان يتم الإعلان عن قيام بعض الدول الجديدة، التي شجعتها تصريحات ويلسون حول حق تقرير المصير الشامل، وسعيها إلى أن تستفيد من فوضى تلك اللحظة، يومياً، وأحياناً كل ساعة، من قبل وفود مختلفة. حتى إن أرمينيا قد «مُثِّلت» بما لا يقل عن 47 وفداً مستقلاً، كل وفد منها يشك في الآخر، وكل وفد منها كان يتحرَّق بنار الترك الذين كانوا يحكمونهم، وجميعهم كانوا من الروس الذين كانوا يتحركون لملء الفراغ الذي سيخلقه انهيار الإمبراطورية العثمانية.

كما أُعلن عن قيام دول في أماكن أخرى في أوروبا أثناء فترة انعقاد مؤتمر ڤرساي. فقد لاحظ المؤرخ جون مورتون بلام Blum، في الجمهورية النمساوية ـ الهنغارية السابقة «أن النزاعات التي كانت ناجمة عن تقرير المصير، والتي عقَّدتها الثورة، تولِّد حقد الدول التي كانت تريد أن تخطط خارطة أوروبا الوسطى والشرقية سواء رغب المفاوضون في باريس بذلك أم لا»[10]. ففي وقت سابق، في 20 تموز / يوليو 1917، قبل سنة ونصف من الهدنة، أُعلن عن قيام «اتحاد سلاڤ الجنوب» (وهو ما سيصبح يوغوسلافيا فيما بعد) من قبل مجموعة من المثاليين الصرب، والكروات، والسلوڤينيين في منفاهم في

الجزيرة اليونانية كورفو. في هذا التصرف «غير المسؤول» بشأن تقرير المصير، وجد ويلسون والحلفاء الآخرون في النهاية أن لا خيار إلاّ بالمصادقة عليه، كانت تكمن بذور المآسي اليوغوسلافية ـ أولاً في البوسنة، ثم في كوسوفو ـ التي جرت في التسعينيات. هذه الممارسة الخاصة لحق تقرير المصير «من تحت» مناقشات الدول الكبرى المستقلة، قد أثبتت عدم القدرة على الاستمرار في أعقاب نهاية الحرب الباردة.

بيد أن مآسي تقرير المصير حدثت أيضاً «من أعلى» ـ منبثقة عن القرارات التي اتخذها ويلسون وزملاؤه في باريس. فقد أُعلنت ما كانت تدعى إفريقية الشرقية الألمانية، على سبيل المثال، دولة رواندا ـ أو روندي، تحت وصاية عصبة الأمم، تديرها بلجيكا باعتبارها جزءاً من الكونغو البلجيكية. وكان حلم ويلسون في هذه الأراضي أن تنشأ فيها ديمقراطية حرة، باعتبارها شرطاً مقدماً، تتيح ظهور دول مستقلة تقرر مصيرها بنفسها وتكتسب اعتراف عصبة الأمم بها.

بيد أن البلجيكيين لم يشاركوا ويلسون في حلمه. فهم كانوا يديرون الأراضي عن طريق ملكين بالدرجة الأولى ينتميان إلى مجموعة التوتسي العرقية، كانا ينفذان الأوامر التي تُملى عليهما من قبل أسيادهما الاستعماريين، رغم أن «التوتسي» لم يكونوا يكوّنون إلاّ أكثر قليلاً من 10٪ من مجموع السكان، فيما كان البقية من مجموعة عرقية منافسة هي «الهوتو» Hutu. هذا النظام الذي شجع سنة 1926 على الهويات العرقية قد كرس عملياً العداوة بين الهوتو الذين يكوّنون الأغلبية والتوتسي الذين يمثلون الأقلية. وفي سنة 1962 تأسست دولتا رواندا وبوروندي، وسرعان ما شرع المتطرفون من الهوتو بالانتقام من التوتسي عقاباً على ما اعتبروه سوء المعاملة على مدى عقود من الزمن. وانتشر العنف ما بين مد وجزر لمدة ثلاثة عقود، وبلغ الذروة بمذبحة جماعية قام بها الهوتو على التوتسي، بدأت في 6 نيسان/ أبريل 1964، واستمرت حوالي 100 يوم قتل خلالها قرابة مليون إنسان.

وصف هارولد نيكولسون، الذي كان عضواً في الوفد البريطاني إلى مؤتمر باريس، إخفاق ويلسون على هذا النحو: «أمريكا المحمية داخلياً بالمحيط الأطلسي، كانت ترغب في إرضاء ادعائها بالصلاَح، دون أن تتحمّل مسؤولية»[12]. لماذا ادعاء الصَلاح؟ لأن ويلسون، على الرغم من افتقاره إلى المعرفة المباشرة بطريقة سير الحياة والطريقة التي تُحكم بها البلاد خارج حدود الولايات المتحدة، كان يؤمن مع هذا أن الشعب في النهاية سيكون مسؤولاً، وأن التسوية سوف تسود النزاعات التي تتضمن تقرير المصير. لماذا غير مسؤول؟ لأنه ما إن أعلن ويلسون عن حق تقرير المصير حتى طالبت به مئات المجموعات في جميع الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية السابقة والإمبراطورية العثمانية وعرضهما؛ وهي مجموعات سعت إلى السلطة والكسب على حساب الآخرين في جوارها المباشر. هذه الظاهرة، وما رافقها من عنف واقتتال عرقي وطائفي، من شأنها أن تعقد بعمق الحياة في أوروبا، في حين أن الأمريكيين عادوا ببساطة إلى بلادهم لينعموا بالسلام والدعة.

والحق أنه يبدو من الواضح عند استرجاع صورة الأحداث أن ويلسون كان مخطئاً جداً في اعتقاده أن حق تقرير المصير القومي يمكن أن يُمارس بصورة عامة على نطاق واسع، وبحرية وسلام. وقد بدا ويلسون نفسه في لحظة من الشك العلني بالذات متيقناً أن افتراضه كان على النقيض خاطئاً على نحو مأساوي. فقد أخبر أعضاء «لجنة العلاقات الخارجية» في مجلس الشيوخ في جلسة التصديق سنة 1919:

عندما تلفظت بهذه الكلمات «إن لجميع الأمم الحق في تقرير المصير» قلتها دون أن أعرف القوميات القائمة التي تَرِد إلينا يوماً بعد يوم... أنتم لا تعرفون ولا تستطيعون أن تقدروا مقدار القلق الذي عانيته نتيجة لآمال ملايين البشر الذين تعلقوا بما قلت[13].

وقال إنه في إعلانه عن عالمية حق تقرير المصير للشعوب لم يكن يعني «التفتيش عن الأخطاء القديمة»[14].

ولكن كانت هذه بالطبع وجهة نظر هارولد نيكولسون. لقد أدرك ممثلو الدول الأوروبية الكبرى المنتصرة عدم توافق شمولية تقرير المصير مع السلام والعيش بأمان، حتى لو لم يفهم ويلسون ذلك. كما أدركوا جيداً أيضاً أنه يكاد يكون من غير الممكن أن يُثار موضوع تقرير المصير دون أن تُثار أيضاً قضية «أخطاء الماضي». ومن سوء الحظ أن بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا ومنتصرين آخرين سعوا جاهدين إلى استمرارية النظام الاستعماري محافظين على مواقفهم في الوقوف في وجه الأطراف المحلية والأجنبية. في حين أن ويلسون، من جهة أخرى، جاء إلى باريس تحدوه مطامح نبيلة، وإن كان قد أخفق تماماً في أن يدرك أن المشكلات الأوروبية (أو الإفريقية أو الآسيوية) الخاصة بالدول والقوميات ليس لها حل أمريكي ـ وهو حالة غريبة من عدم التواضع اعتقد كثيرون أنها أضحت، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، «مرضاً» أمريكياً قومياً كاملاً، وهي ما وصفها صاموئيل هانتينغتون بظاهرة «القوة العظمى المنفردة»[15].

كتب الصحفي مايكل هيرش Hirsh يقول: إنه في عالم ما بعد الحرب الباردة «تصر معظم بقية دول العالم على تحقيق حلم ويلسون وأن ذلك أضحى كابوساً لنا»[16]. ولسوف نتفحص في هذا الفصل ما ينبغي عمله ـ أي نوع من **التدخلات** يمكن أن تتخذ ـ لإيقاف ومنع العنف والاقتتال العرقيين والطائفيين. فالمشكلات معقدة، ولا توجد إجابات سهلة. وبداية الحكمة، كما نعتقد، هي أن نتخلى عن حلم ويلسون بتحقيق تقرير للمصير شمولي دون نزاع واعتباره ضرباً من الوهم. وعندما يصبح ذلك موضع تفهم وقبول نستطيع أن نبدأ بالصحو من كابوس الاقتتال العرقي والطائفي الذي أصبح بمنزلة التوقيع الشيطاني لشبح ويلسون في التسعينيات، والذي يستمر بدون تراجع في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

مقاربات لتقليص الاقتتال العرقي والطائفي

تميزت العلاقات الدولية على مدى مئات السنين بترجيح قوي للدولة المستقلة. فحدود الدولة ينبغي ألاَّ تُخترق، وخلاف ذلك يعتبر عملاً من أعمال الحرب. هذا النظام من عدم التدخل أو الاختراق كان ساري المفعول بين الدول الأوروبية الكبرى، ولكنه لم يكن، حتى وقت قريب سارياً في الدول الواقعة خارج القارة الأوروبية. تعزز نظام عدم التدخل أثناء فترة التحرر من الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية. والحق أن الدول الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية ما بعد الاستعمار أضحت وبقيت من المدافعين الأقوياء عن الحظر المطلق لحق دولة ما في التدخل في شؤون دولة أخرى، مهما كان المبرر. والسبب في ذلك واضح: كثير من دول ما بعد الاستعمار هي صغيرة وضعيفة في الغالب، ولهذا فهي تخشى أن تُسْتَغَلَّ من دول أكبر قد يكون لها مطامع «إمبريالية جديدة».

وهذا التأييد القوي لاستقلالية الدولة قد جرى تحديه مراراً منذ نهاية الحرب الباردة. فمع زوال التوترات بين الشرق والغرب والاهتمام الشديد المشترك لكل «كتلة» بخطط الأخرى، باتت أكبر الدول وأغناها في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، تتمتع الآن بميزة اتخاذ نظرة أوسع، مهما كانت التهديدات القائمة للسلام، بقطع النظر عن مكان وقوعها وعن الأسلوب الذي يمكن أن تأخذه. هذا هو التغيير الأول: لم يعد ثمة حاجة إلى معادلة التهديدات الأجنبية مع «موسكو» و«بكين» والدول السائرة في ركبها، فكثيرون في الغرب باتوا يلاحظون أشياء كانت تفوتهم من قبل. والثاني، أن نهاية الحرب الباردة قد فتحت «صندوق باندورا» بما يحويه من مطالب تقرير المصير، مصحوبة أحياناً بالعنف والاقتتال إلى درجة إحداث صدمة في الغرب. وغالباً ما كان يحدث العنف والاقتتال **ضمن** حدود الدول القائمة. وتتبادر إلى أذهاننا عدة مواقع للعنف: في يوغوسلافيا السابقة (أولاً في البوسنة ثم في

كوسوڤو) وبلدان الحزام الجنوبي للاتحاد السوڤييتي السابق (طاجكستان، مولدوڤا، جنوب وشمال أوسيتيا، أبخازيا) ورواندا، والصومال، وهايتي، وكولومبيا، وتيمور الشرقية، ومقاطعات مختلفة من أندونيسيا.

وهكذا فإننا نشاهد عنفاً ومذابح أكثر من ذي قبل، وهذا ما يتجلى للكثيرين على نحو أوسع. فأخبار التلفزة مشحونة بكثير من الكوارث الإنسانية المرعبة، ناجمة في الغالب عن قسوة شديدة متأصلة في النزاعات القومية وهي ما لا يعرفه مباشرة إلاّ قلة في الغرب. ونحن نريد أن نفعل شيئاً لإيقافها، نريد **شخصاً ما** يقوم بشيء لإيقافها. وبهذه الطريقة، وكما كتبت الخبيرة القانونية آن ـ ماري سلوتر بيرلي والاقتصادي كارل كيسين: «التوتر الذي يغلي... بين قاعدة عدم التدخل وقاعدة تقرير المصير في حالات القمع الداخلي قد وصل الآن إلى حد الفوران بسبب الرغبة في تحقيق أوسع مجال من حقوق الإنسان إضافة إلى الحكم السياسي الذاتي»[17].

يُعتقد على نطاق واسع أننا «نحن» ـ الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، وحلف «ناتو»، والغرب ـ نستطيع أن نُحدِث تغييراً في مجرى الأمور عن طريق التدخل لوقف الاقتتال. ولكن كيف؟ وبواسطة من؟ وضمن أية شروط؟ بأية أهداف وبأي احتمال مُخطط من النجاح يمكن أن تتحقق مثل هذه التدخلات؟ لنعد إلى الالتزامات الأخلاقية والمتعددة الأطراف في القرن الحادي والعشرين التي تشكل لب «جدول أعمالنا». الالتزام الأخلاقي هو تقليص المذابح البشرية في القرن الحادي والعشرين. والنتيجة الطبيعية الأخلاقية هي أولاً وقف الاقتتال الطائفي والعرقي.

النتيجة الطبيعية الأخلاقية: مجابهة «المسارب الأخلاقية المغلقة»

هذه هي أزمتنا الأخلاقية لإيقاف الاقتتال العرقي الطائفي بين الجماعات: مواجهة تامة لحقيقة أن حالات عدة من الاقتتال العرقي والطائفي تقدم أولئك

الذين يتدخلون في الأزمات الأخلاقية العسيرة التي تتضمن النزاع بين رغبتنا في القيام بشيء ما لوقف الاقتتال من جهة، وقدرتنا على أداء ذلك بكلفة مقبولة وخطر مقبول للموقف من جهة ثانية، وبذا نصبح عن غير قصد شركاء في مأساة تتصاعد. ويعتقد الفلاسفة الأخلاقيون أن «ما ينبغي يفرض ما يُمكن» ـ أي إننا ملتزمون أخلاقياً بالقيام بما يمكننا القيام به فحسب. ولكن في الحالات الشديدة من الاقتتال الجماعي لأسباب طائفية أو عرقية قد تقودنا مشاعر الخوف والإنسانية المشتركة إلى القناعة بأننا نستطيع إيقافه في الوقت الذي نحن لا نستطيع ذلك حقيقة. في حالات كهذه سنواجه «مسرباً أخلاقياً مغلقاً» قد لا يكون هناك مفر مقبول منه.

في استعادة لصورة الماضي تبدو الحرب الباردة مجرد لونين أبيض وأسود، وإذا ما تحدثنا بلغة الأخلاق كانت الحرب بين قوى النور من جهة، وقوى الظلام من جهة ثانية. ونحن في الغرب كنا نتخيل في معظم الأحوال أن الأوامر التي تصدر عن موسكو أو بكين كانت تُنفّذ بولاء وبدون أية مراجعة في هانوي، وبيونغ يانغ، ولواندا، أو في أي مكان نشرت فيه إمبراطورية الشر الشيوعية أذرعها. وعلى نحو مشابه كان المسؤولون في موسكو أو بكين يتصورون في معظم الأحيان مؤامرات غربية هائلة للإيقاع أو الإطاحة بهما، في حين كان الزعماء غير الشيوعيين في الغرب يشعرون أنهم في موقع الدفاع في معظم الأحيان. وهكذا كانت الصورة: طيبون وأشرار، ومسوِّغات سهلة لأية سياسة، أو نظام تسلح، أو تدخل. وكان هناك الكثير من التوتر بالطبع وهو ما يعود في المقام الأول إلى التشابك بين الخطر النووي والحرب الباردة. لم تكن الحياة الجيوسياسية سهلة. ولكن منذ بداية الدخول في القرن الحادي والعشرين نبدو وكأننا قد استقر المقام بنا في عالم بسيط على نحو غير عادي.

حاول عالم اللاهوت والفيلسوف الأخلاقي راينهولد نيبور Niebuhr عبثاً

طوال الفترة المبكرة من الحرب الباردة أن يشجع رفاقه الأمريكيين كي يتبنوا ما كان يعتقد أنها وجهة نظر أكثر واقعية إلى العالم. وكانت رسالة نيبور، على تعقيدها واختلافها، يمكن بطريقة ما تقليصها إلى سؤال واحد، سؤال أعتقد أن على الغربيين، والأمريكيين خصوصاً، أن يوجهوه إلى أنفسهم، رغم أنهم نادراً ما فعلوا ذلك: «كم من الشرور علينا أن نقترف حتى نفعل الخير»[18]. أثناء الحرب الباردة كان الجواب الأمريكي النموذجي «صفر». فالشيوعيون كانوا شراً؛ وقد قاومناهم، وبذا كنا أخياراً. فعلنا ما كان ينبغي أن نفعل.

ولكن أعمال العنف والاقتتال الوبائية بعد الحرب الباردة الناجمة عن ادعاءات غير متوافقة من حق تقرير المصير والتطرف القومي، لم تعد تسمح بمثل هذه الإجابة المبسطة على سؤال نيبور الأساسي. وكما قال لقد عرفنا الشر منذ سنة 1989. تدخلنا في الصومال في الفترة 1992 ـ 1994 وجعلنا الوضع السيِّئ هناك أسوأ وشهدنا مصرع قرابة 24 أمريكياً وانسحبنا يجللنا العار. وأغمضنا أعيننا في سنة 1994 عما يعتبر أسوأ حالة من حالات الإبادة الجماعية منذ «الحل النهائي» عند هتلر ـ في رواندا ـ ولم نفعل شيئاً لإيقافها. وتدخلنا مراراً في يوغوسلافيا السابقة ـ عبر الأمم المتحدة في البوسنة، و«الناتو» في كوسوفو ـ ومع هذا أخفقنا في إبعاد التطهير العرقي والاقتتال بين الجهات العرقية كلياً.

يبدو سؤال نيبور وكأنه يعلم الغيب في مستهل القرن الحادي والعشرين. الآن، ونحن نجابه الشر في كل ما حولنا في صورة اقتتال جماعي نجد أنه لإيقاف أعمال القتل ـ أي أن نفعل الخير ـ علينا أن نكون مستعدين في الواقع لأن نلتزم محاربة الشر في أنفسنا. وهذا ما أصبح واضحاً أكثر من أي وقت مضى في ربيع سنة 1999، عندما قصفت قوات «الناتو» مدينة أوروبية حديثة، هي بلغراد، وقتلت مواطنين أبرياء وجعلت حياة من نجوا بائسة. وفي كوسوفو أدت حملة القصف التي قام بها «الناتو» إلى تسريع قيام القوات الصربية بترحيل

الألبان العرقيين من طريقهم. وبسبب هذه النتائج سيظل الإحساس بالذنب ملموساً في الغرب، على الرغم من ادعاءات «النجاح». وقد لاحظ نيبور، الذي كتب عن مسؤوليات أمريكا الجديدة في الحرب الباردة سنة 1952، أن «المواقف الأخلاقية الحرجة والمستدامة للتاريخ البشري كانت تعود إلى ثقافة لا تعرف شيئاً عن الشر أو الذنب»[19]. قلة هم الذين استمعوا إلى الرسالة آنذاك. الآن لم يعد ثمة مفر منها.

تكوّن نظرة نيبور وسؤاله المركزي عنصرين أساسيين في وجهة نظر واحد من أعمق فلاسفة أمريكا المعاصرين المختصين بشؤون الحرب والسلم، وهو الفيلسوف توماس ناغيل Nagel من جامعة نيويورك. ما هو المسموح في الحرب؟ كم نقتل، وما نوع القتل المسموح به قبل أن تصبح الأعمال التبريرية للحرب هي الفظائع اللاأخلاقية، والمذابح، والأعمال الأخرى التي توصف بالإجرامية؟ هذه المشكلات ـ مشكلات العلاقة الخاصة بين الغايات والوسائل في النزاع العنيف ـ قد شغلت ناغيل أكثر من ثلاثين سنة، منذ بدأ يكتب عن الحرب الأمريكية في ڤيتنام في بداية السبعينيات. ويوجه ناغيل السؤال إلى رؤساء الدول، وإلى المسؤولين المدنيين، والقادة الميدانيين، والجنود المشاة، أو المواطنين العاديين في الدول الداخلة في نزاع: أية غايات تبرر أية وسائل؟ ويسأل ناغيل، الفيلسوف العلماني من المدرسة الأنغلو ـ أمريكية، السؤال نفسه الذي سأله اللاهوتي اللوثري نيبور: كم من الشر نعمل في سبيل كم من الخير؟

وإسهام ناغيل الأساس هو تحديد جوهر التوتر الذي يولد المآزق الأخلاقية المرتبطة بالغايات والوسائل في الحرب، التوتر الذي يتأتّى عن تفاعل قدرتنا البشرية للوصول إلى **نتيجة** أعمالنا، وإلى ما **نفعله** حقيقة في جهودنا لإخراج النتيجة المقصودة. وهو يدعو القدرة السابقة بـ «النفعية»، والتالية بـ«المُطلقة»:

تعطي النفعيةُ الأولويةَ للاهتمام بما **سيحدث**. أمّا السلطة المطلقة فتهتم بما **يفعله** المرء. وينجم الخلاف بينهما لأن الحلات البديلة التي نواجهها نادراً ما تكون خيارات بين **النتائج الإجمالية**: إنها أيضاً خيارات بين طرائق أو مقاييس بديلة تتخذ. وعندما يكون أحد الخيارات القيام بأشياء مزعجة لشخص آخر، فإن المشكلة تختلف جوهرياً، ولا تعود مسألة أية نتيجة ستكون أسوأ... ومن الممكن تماماً الشعور بقوةِ هذين النمطين من العلة بشدة بالغة، وفي تلك الحالة فإن الأزمة الأخلاقية ستكون حادة، وقد يبدو أن كل سبيل ممكن للعمل أو عدم العمل غير مقبول لسبب أو لآخر[20].

هذا ما يدعوه ناغيل «المسلك الأخلاقي الأعمى» حيث لا يستطيع المرء أن يجد طريقه كي يمتنع عن القيام (أو عدم القيام) بشيء يعتقد المرء أنه خطأ أخلاقياً[21].

هذا هو الشعور الذي بات مألوفاً جداً ومرافقاً نفسياً غير مرغوب فيه عند دخولنا القرن الحادي والعشرين. ومع ما يواجهنا بل يُغرقنا كل يوم من تقارير حية عن الاقتتال الطائفي والعرقي بمعدل لا يمكن تصوره، نشعر في الحال أن هذا الاقتتال لا بد أن يتوقف، وأن من يقومون به لا بد أن يُقبض عليهم وأن يعاقبوا، كما لا بد أن توضع الأمور في نصابها. ولكن كيف يتحقق ذلك، ونحن نرى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تتعرض للخطف والقتل في رواندا وسيراليون، وقوات البحرية الأمريكية تتعرض للقتل والإهانة في الصومال، وعندما نرى، بعد أشهر من قصف يوغوسلافيا بكل ما نجم عنه من فوضى وكوارث، وَجْهَ الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش وهو يبتسم ـ رجل أُدين في أيار / مايو سنة 1999 باعتباره مجرم حرب؟ هذه هي المسالك الأخلاقية العمياء لعالم ما بعد الحرب الباردة، الزقاق الأخلاقي المسدود فيما نستمر نجاهد ونقاسي للوصول إلى مخرج أخلاقي مقبول.

هذه المسالك الأخلاقية العمياء تبدو لا مفر منها حقاً الآن، عند مستهل

القرن الحادي والعشرين، بقطع النظر عن رأي المرء في طريقة التدخل. فقد اعترض الجنرال ويلزي كلارك، قائد قوات حلف الناتو أثناء التدخل في كوسوڤو سنة 1999، بشدة على ضغوط رؤسائه السياسيين. إذ أراد كلارك أن يتعمق في الحرب الجوية لضرب المدن في الليلة الأولى لهجوم الناتو، وإزاحة السلطة في بلغراد، والعمل جاهداً على تصفية ميلوسيڤيتش والدائرة الصغيرة المحيطة به. ولكن «الناتو» رفض ذلك، فالهجمات ينبغي أن تكون مبدئياً خفيفة. فالعملية دعيت باسم «عملية جوية مرحلية»[22]. كما أراد كلارك تفويضاً بإرسال قوات أرضية لحلف «الناتو» ولكن طلبه رفض أيضاً.

اتخذ كلارك بالضرورة، ما أسماه ناغيل وجهة النظر **النفعية**، مهتماً بتحقيق نتيجة عسكرية أكثر حسماً بأسرع وقت ممكن. فماذا كانت النتيجة الفعلية؟ طُهِّرت كوسوڤو بانتظام من الألبان. وبقي ميلوسيڤيتش في السلطة لفترة تزيد عن سنة بعد قرار القصف الجوي. ولم تهزم القوات الصربية في الميدان. والحق أن الجنود الصرب، وهم ينسحبون شمالاً في حزيران / يونيو 1999 بنظاراتهم الشمسية، كانوا يلوحون بحركات مجونية لصالح أطقم التلفزة الغربية التي كانت تغطي انسحابهم. والمقاتلون الصرب الأشرار الذي شن عليهم «الناتو» ما يزيد على 34 ألف هجمة جوية في 78 يوماً قد غادروا كوسوڤو «مهزومين» بكل معنى الكلمة. لقد شعر كلارك بالتزام أخلاقي قوي كي يهزم ويُطيح بحكومة سلوبودان ميلوسيڤيتش الصربية، وقد أُبعد عملياً عن موقع القيادة لترديده علناً أنه منع من تحقيق ذلك بضغوط مورست عليه من جانب قادة «الناتو» السياسيين.

من ناحية ثانية فإن منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» غير الحكومية، التي أصرت على تنفيذ التدخل العسكري لإيقاف التطهير العرقي في كوسوڤو، قد انتقدت بشدة حلف الناتو لانتهاكاته لحقوق الإنسان لكل من صرب وألبان كوسوڤو. وقد سجلت هذه المنظمة في «تقريرها العالمي لسنة 2000» ثلاث

فئات من هذه الانتهاكات: (1) الإخفاق في مد يد المساعدة عملياً لأهالي كوسوڤو، (2) قتل ما يزيد على 600 مدني بريء، رغم المحاولات الشديدة لتجنب الأضرار المصاحبة نتيجة القصف الجوي من ارتفاعات شاهقة، (3) هجمات الناتو على أهداف واسعة التنوع في بلغراد وفي أماكن أخرى من صربيا التي سببت المعاناة للملايين من غير المقاتلين ـ المعاناة لجميع سكان صربيا المدنيين عملياً[24]. وعلى حد تعبير ناغيل فإن منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» هي منظمة **محض** معنية خصوصاً برصد ما يرتكب بحقّ الشعب أثناء النزاعات. وهكذا فقد وجدت المنظمة أن حملة كوسوڤو غير مُرضية أخلاقياً، كما فعل ويلزي كلارك وزملاؤه العسكريون في قيادة «الناتو» في بروكسل، وإن كانت الأسباب مختلفة تماماً.

كلارك ومنظمة «مراقبة حقوق الإنسان» كلاهما وافق على الحاجة الإنسانية على وقف التطهير العرقي الصربي لكوسوڤو. وفي حين أسف كلارك ورفاقه بسبب الفشل في تحقيق هدفهم الأخلاقي ـ وهو إبعاد التهديد الصربي لكوسوڤو ـ أسفت منظمة حقوق الإنسان لإخفاق الناتو في متابعة المسؤولية الأخلاقية بدقة لتجنب إيذاء غير المنخرطين في القتال مباشرة. وفي كلتا الحالتين كان الأسف شديداً. لذا فقد أُدين الناتو بسبب إحجامه عن فعل ما كان ينبغي أن يُفعل، وبسبب ما فعل. وقد طرح عالم اللاهوت البروتستانتي پول رامزي القضية عموماً على هذا النحو:

إن الاختيار بين التدخل السياسي أو العسكري يعني لنا استخدام القوة على نحو مأساوي تجاه ما يمكن أن يُعالج سياسياً، في حين أن عدم التدخل يعني الإخفاق بدرجة مأساوية في تحمل مسؤوليات قائمة، ولا يحتمل تحقيقها من قبل ممثلين سياسيين آخرين[25].

هذه على وجه الدقة النتيجة التي وضعها ناغيل سنة 1971 على أنها المسلك الأخلاقي الأعمى، وهو الطريق، بقطع النظر عما إذا كان القرار يقضي

بالتدخل أو عدم التدخل، الذي يجعلك تشعر بأن من المستحيل «أن تكون الأزمة الأخلاقية قد حُلّت»[26]. إذا كان نزاع كوسوفو، كما زُعم، «حرباً غير بطولية» فإن إحدى صفاته كما يبدو هو عدم الارتياح الأخلاقي للنتائج، مهما كانت الآراء في النتيجة[27].

تتجلى إحدى المحاولات الأخيرة المهمة والجديرة بالانتباه لمجابهة السير في المسالك الأخلاقية العمياء في بيان «حصاد العدل في بذور السلام»، وهو بيان صدر سنة 1993 عن المؤتمر القومي للأساقفة الكاثوليك الأمريكيين[28]. فقد استشهد الأساقفة الأمريكيون بالقديس أوغسطين الذي قال؛ «الحب قد يستدعي القوة لحماية البريء» مقتربين بذلك من الفكرة التي طرحها نيبور[29]. والأساقفة، المتبعون للتقليد القديم عبر القرون عن «مبدأ الحرب العادلة»، لم يقدموا لنا مخرجاً من المسالك الأخلاقية العمياء في القرن الحادي والعشرين ـ لأنها لم تكن موجودة ـ ولكنهم قدموا طريقة للانهماك كلية في حل الألغاز التي تواجه المواطنين وزعماءهم الذين يتحرون التدخل الإنساني.

يجدر بنا العودة إلى القضايا الأساسية التي تناولتها «عقيدة الحرب العادلة»، وهو التقليد الذي أجرى الأساقفة تحليلهم ضمن إطاره. إنهما مسألتان jus ad bellum (القرار بالتدخل العسكري)، وjus in bello (ما هو مُبَرّر في الاستخدام الفعلي للتدخل العسكري). الأسئلة التي تتصل بالمسألة الأولى jus ad bellum هي: (1) هل التدخل الذي يجري التفكير به يُنفذ من قبل السلطة المناسبة؟ (2) هل التدخل ذو مقصد سليم، مثل إنقاذ أولئك الذين هم في حاجة إلى إنقاذ، وإيجاد ضوابط أمنية طويلة المدى لتوفير الأمن والسلامة لهم؟ (3) هل استخدام القوة العسكرية يجري كما ينبغي، أي كملجأ أخير فحسب؟ (4) هل للتدخل فرصة معقولة بالنجاح؟ و(5) هل الفائدة التي تحققت تبرّر الأذى الذي حصل جرّاء التنفيذ؟ أمّا ما يتعلق بالمسألة الثانية jus in bello فإن

الأسئلة التي ترتبط بها هي: (1) هل يتمتع الأبرياء من غير المقاتلين بحماية كافية من الأذى أثناء التدخل القادم؟ و(2) هل يتلاءم حجم القوة العسكرية المستخدمة مع مقاصد التدخل الذي يفترض أن يجري؟[30]. لقد كان قصد الأساقفة إيجاد شروط أو تصنيفات يجري في إطارها نقاش أخلاقي مسؤول حول التدخل الإنساني الذي يمكن أن يجري. لقد أدركوا الخطر في إقرار النقاش حول التدخل ضمن أصناف أو درجات «عقيدة الحرب العادلة»: وهو أن الزعماء والمواطنين قد ينفذون تلك الدرجات على نحو انتقائي لتبرير مواقف توصلوا إليها لأغراض أخرى. وهم يحذّرون من ذلك مبينين أن الفئات المختلفة في المسألتين المشار إليهما آنفاً، والمفهومة جيداً، تضع إطاراً لطرح أسئلة، وليس مفعولاً آلياً للوصول إلى اليقين، فضلاً على التبرير فيما يتعلق بالنزاهة الأخلاقية للتدخلات العسكرية. والحق أنه حتى النظرة العجلى إلى المسائل التي تتطلبها «عقيدة الحرب العادلة» تظهر أن تقدير الموقف الأخلاقي لأي تدخل عسكري ليس بالمسألة السهلة. وقد يحتاج المرء إلى أن يتساءل، مثلاً، عن التدخل في كوسوفو: هل كان المقاتلون الأبرياء محميين جيداً؟ وهل كانت الوسائل العسكرية المستخدمة تتناسب مع الهدف الذي تحقق؟ من الواضح أن حلف الناتو اتخذ إجراءات استثنائية في هذا الشأن. ولكن هل نجحت تلك الإجراءات؟ وهل كانت النتيجة بناء على ذلك **مبررة أخلاقياً؟**

عندما نقرأ بيان الأساقفة يتجلى لنا بوضوح أنهم حتى هم لا يستطيعون الفرار من نتائج المسالك الأخلاقية العمياء، فهم بشر أيضاً يمكن أن يستاءوا ويندفعوا إلى البحث عن الإنصاف بأساليب قد تبدو مجانبة لفئات «عقيدة الحرب العادلة» التي يأملون في الترويج لها. ويستشهد الأساقفة، على سبيل المثال، بصورة إيجابية، ببيان البابا جون بول الثاني:

. . . (عندما) يتعرض السكان لهجمات معتد ظالم فليس من حق الدول أن تقف موقف «اللامبالاة». من الواضح أن واجبها تجريد المعتدي من سلاحه

إذا لم تنجح سائر الوسائل الأخرى. إن مبادئ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية... لا يرفع ستاراً تجري وراءه أعمال التعذيب والإجرام[31].

هذا البيان يستكشف الغيب على نحو مهيب، لأنه جاء قبل عدة أشهر من المذابح الجماعية التي قام بها الهوتو ضد التوتسي في رواندا، في ربيع سنة 1994. وتحذيرات البابا لم يُصغ إليها في رواندا حقاً، حيث بدت عدة دول ومن ضمنها الولايات المتحدة تستخدم مبدأ عدم التدخل «كستار» لعدم القيام بأي شيء.

ومن الصواب أن نتساءل عما كان يمكن أن يحدث لو لقيت وصايا البابا آذاناً صاغية، آخذين بالحسبان حجم وسرعة البرنامج المنظم للمظالم في رواندا ـ قرابة مليون قتيل في أقل من ثلاثة أشهر. هل كانت حملة القصف الجوي على نمط قصف كوسوفو كافية للحيلولة دونها أو إيقافها؟ نحن نعتقد أن الجواب الأكثر احتمالاً هو لا. هل كانت القوة الجوية التي تساند غزواً جوياً لرواندا لتوقف المذبحة الجماعية؟ نعتقد أن هذا مشكوك فيه. على أية حال لم تكن أية قوة من هذا النوع متوفرة أو يمكن أن تتوفر في الوقت المناسب[32]. كم هو حجم قوة الغزو الضرورية للحيلولة دون المذبحة أو تقليصها بدرجة كبيرة عبر غزو محمول جواً (إذا وضعنا جانباً، لبرهة، المسألة العملية الدقيقة: من أين تأتي هذه القوات)؟ من الصعب أن نجد جواباً.

ما هي النتيجة المحتملة لحرب تخوضها قوات أجنبية قتالية طارئة في وسط إفريقية؟ وعند استخدام القوة الجوية والوسائل الأخرى المتاحة، من حيث المبدأ، الموضوعة تحت تصرف قوة تدخل كهذه، كم سيُقتل من الروانديين، ومن الهوتو والتوتسي على حد سواء؟ وكم سيكون عدد اللاجئين نتيجة لذلك؟ وكم عدد الرهائن الذي سيحتفظ به؟ وكم من الوقت نفترض أن تكون مثل هذه الحرب مقبولة للحكومات التي أرسلت قواتها، في ضوء الحاجة

الملموسة لتكبد خسائر جسيمة في الأرواح نتيجة لإخضاع المتطرفين الهوتو ونزع سلاحهم؟ بضعة أيام؟ بضعة أسابيع؟ بضعة أشهر؟ وإذا ما أخفقت فكم سيكون تأثير ذلك على رغبة المجتمع الدولي في التدخل في معمعة مآسٍ مشابهة في المستقبل؟ البابا يؤكد أنه من **واجبنا** أن نتدخل في مثل هذه القضايا. وحتى في حالة رواندا، ليس من الواضح تماماً أن محاولة لتحقيق هذا «الواجب» ستؤدي إلى نتيجة مُرضية أخلاقياً. بل إن العكس صحيح أيضاً: فمن الواضح أن عدم التدخل غير مُرضٍ أخلاقياً.

وهكذا نعود ثانية إلى أحد مسالك ناغيل الأخلاقية العمياء. وهو يقول: «إن المعضلة الأخلاقية في بعض أوضاع الأزمة ستكون حادة، لأنها ستظهر أن أي اتجاه للعمل أو عدم القيام بعمل سيكونان غير مقبولين لسبب أو لآخر»[33]. لنلاحظ أن ناغيل لا يقول إن على المرء في مثل هذه الحالات أن يختار «الأقل سوءاً». إنه يقول إننا سنجد جميع الاتجاهات المتوفرة للعمل أو عدم القيام بعمل **غير مقبولة**، لأن أي عمل يخطر في الذهن بغية التدخل للحيلولة أو التخفيف من مأساة من المحتمل جداً أن يتطلب منا أن نقوم تماماً بما يجب تجنبه، وهو ما يجب عدم القيام به مطلقاً، وهو غير أخلاقي. والإبادة الجماعية في رواندا في نيسان / أبريل 1994 هي تجسيد لهذا. قد يكون من المرغوب فيه بالطبع وقف الاقتتال العرقي والطائفي كالذي يصفه، وكما حدث في رواندا. ولكن عند محاولة القيام بذلك هل ستدمر رواندا ذاتها؟ هل يؤدي الإخفاق في رواندا إلى كوارث إنسانية أسوأ في مناطق أخرى؟

واستنتاج ناغيل لا يبعث على الراحة؛ إذ يقول: «نظراً للقيود المفروضة على تصرف الإنسان، فمن السذاجة أن نفترض وجود حل لكل مشكلة أخلاقية يواجهنا بها العالم. لقد عرفنا دائماً أن العالم مكان سيِّئ. ويبدو أنه قد يكون موئلاً للشر أيضاً»[74]. وكما أدرك نيبور فإن المجابهة مع الشر ستفرز بالضرورة

خطيئة لأن «القوة لا يمكن أن تمارَس بدون أخطاء. . . حتى عندما تحاول أن تخضع نفسها للمعايير الدولية وتضع نفسها تحت إشراف مجموعة دولية محدثة»[35].

الاعتراف بهذه الحقائق الحياتية ذو صعوبة مزدوجة بالنسبة إلى الأمريكيين الذين يميلون إلى الانتشاء بقيادتهم لقوى الخير التي انتصرت على قوى الشر في الحرب الباردة. إضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة، خلافاً لأوروبا وإفريقية وآسيا، قد خلت من نزاع مسلح واسع النطاق منذ الحرب الأهلية الأمريكية قبل قرن ونصف تقريباً. فلا يوجد أمريكي على قيد الحياة اليوم يتذكر ظروف النزاع والاقتتال الجماعي الذي حصد أرواح قرابة 600 ألف أمريكي، ولا جواب الجنرال وليام ت. شيرمان عمدة أتلانتا الذي رجاه أن يُبقي على سكان المدينة المدنيين. وكان جواب شيرمان الموجز، قبل أن يأمر بحرق المدينة بكاملها، أن «الحرب قسوة لا تستطيع أن تخفف منها»[36].

توصيف توماس ناغيل للشر، كما أقر الفيلسوف السياسي مايكل ولزر Walzer، مربك جداً، وخاصة بالنسبة إلى القادة السياسيين والعسكريين الذين تقع على أكتافهم بصورة حتمية معظم المسؤولية عن اتخاذ قرار التدخل أو عدمه[37]. ويلاحظ ولزر أن هؤلاء هم الذين يتحملون النصيب الأكبر من الذنب عن الخيارات التي يتخذونها. ويوافق ولزر، بعد ناغيل ونيبور، على أنه مهما كانت الخيارات، سيكون الخطأ موجوداً ـ ولسبب معقول.

يقول ولزر:

حيثما لا يوجد خطأ ستكون القرارات أقل إيلاماً. وهي لا تثبت مصداقيتها إلاّ خلال القبول بالمسؤولية عن تلك القرارات والابتعاد عن العذاب. النظرية الأخلاقية التي جعلت حياتهم أسهل، أو التي أبعدت الأزمة عن الباقين منا. . سوف تتجاوز. . أو تقمع واقع الحرب[38].

وسواء أكان ذلك عدلاً أم لا، فإن هذا العبء من المسؤولية هو حقيقة حياتية بالنسبة إلى أولئك الذين يسعون إلى تحقيق الالتزام الأخلاقي بتقليص الاقتتال الجماعي في القرن الحادي والعشرين.

حتى مع هذه الحقيقة قد يكون من الصعب أن نحكم ما إذا كان التدخل مُبرراً. وقد اعترف الصحفي والباحث في جامعة أوكسفورد تيموثي غارتون آش منذ مدة قريبة أن الإجابات على الأسئلة الأساسية المتعلقة بكوسوفو تبقى مُغمغمة وزئبقية. لماذا رفض سلوبودان ميلوسيڤيتش شروط الناتو وقام بتطهير عرقي للألبان في كوسوفو؟ وفقاً لغارتون آش فإن «الحقيقة هي أننا ببساطة لا نعرف لماذا تصرف ميلوسيڤيتش، مع دائرة مستشاريه وأتباعه المقربين الضيقة، على هذه الشاكلة»[39]. ونتساءل بالطريقة ذاتها لماذا رضخ ميلوسيڤيتش في النهاية؟ ويستنتج غارتون آش ثانية: «نحن لا نعرف حقاً ما الذي طرأ على تفكير ذلك العقل المسموم والحذر»[40].

غارتون آش مراقب ماهر للشؤون السياسية في وسط أوروبا. ومع هذا نحن نرى أن العبارات التي يتوجه بها إلى هذه المسائل الأساسية تكشف عن افتقار لتقدير الطريقة والغاية للقصف الشامل الذي يفعل فعله في الناس المرغمين على العيش تحت قصف القنابل. ونحن ليس لدينا أي ميل للدفاع عن ديماغوجي انتهازي مثل ميلوسيڤيتش. ولكن وصفه بأنه شيطان ذو «عقل مسموم» لا يساعدنا على فهم تحدي غالبية المواطنين الصرب للناتو، مع أن كثيراً منهم كانوا يحتقرون ميلوسيڤيتش قبل بدء عمليات القصف. إن ردود أفعالهم على التدخل تعبير عن كرامة وطنية جريحة، عن حقيقة أن الحرب كانت تستهدف بلادهم، وتستهدف طبيعتها وحدودها، وما إذا كانت ستستمر؛ كما تعبر عن تكاتف أفراد الشعب عندما يكونون في مواقف حرجة، مهما كانت آراؤهم الشخصية في قيادتهم السياسية.

أولئك الذين يتدخلون، كما فعل «الناتو» في كوسوفو، سوف يواجهون

باستمرار هذه المواقف ـ التي ليست غريبة جداً عن خبرتهم وتجربتهم. والفشل في أخذ هذا الانفصام في اعتبارهم سيؤدي إلى عاقبة لا أخلاقية، لا تبرر فيها الغايات الوسائل. وهذا مجرد رأي لتجنب التدخل عندما يستدعي الموقف ذلك. إنه بالأحرى تحذير لأولئك الذين يباشرون التدخل لتصحيح خطأ شنيع بأن عاقبته الأخلاقية أبعد ما تكون عن النية في القيام بما هو جيد وصائب. وعلى المرء أن يتساءل كم من الشرور ينبغي أن ترتكب لتحقيق الخير. إن عدم انتباه «الناتو» الكافي إلى هذه الجوانب «الشريرة» للتدخل قد أشار إليه غارتون آش في معرض انتقاده لتدخل الناتو. ومع أن الاستعارة علاجية أكثر منها أخلاقية، فإن الهدف متماثل. فهو يستخلص: «من الممكن أن يكون ما قام به الناتو هو المرض الذي ادعى أنه يشفيه».

الضغط المتعدد الأطراف

قلنا في الفصل الأول إنه باستثناء الرد على هجوم مباشر على الأراضي الأمريكية يجب على الولايات المتحدة ألاَّ تستخدم القوة العسكرية منفردة. هذا هو واجبنا المتعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين. نناقش الآن وسائل تنفيذه لتقليص الاقتتال بين الجماعات (الدول) المختلفة.

> إليكم طريقتنا في الضغط (أو الإلزام) المتعدد الأطراف لتقليص الاقتتال الجماعي: على الولايات المتحدة أن تمارس «حالة اعتدال» في الإلزام المتعدد الأطراف. فالتدخلات الفردية مستبعدة ومحرمة بدون استثناء. ولما كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة ذات القدرة العسكرية الحقيقية والعالمية على الوصول إلى أي مكان فمن المطلوب منها أن تأخذ مركز القيادة في التنفيذ، في حالات كثيرة من التدخل العسكري لوقف الاقتتال الجماعي. وعليها الاضطلاع بذلك تحت مظلة مجلس

الأمن، أو المنظمات الإقليمية المناسبة مثل حلف «ناتو»، أو منظمة الدول الأمريكية OAS، أو «منظمة الوحدة الإفريقية» OAU. ولا يجب على الولايات المتحدة في أية حال أن تقرر التدخل منفردة. فزعماء الولايات المتحدة لا يعلمون كلّ شيء، وإن كانوا يتصرفون أحياناً كما لو كانوا كذلك. إن الحكمة والمعرفة بالشؤون المحلية عنصران ضروريان لنجاح أعمال التدخل، وقد يكون لدى الآخرين من ذوي الاهتمامات المشابهة إحاطة أوسع من الأمريكيين. والتدخل العسكري عمل خطير جداً، وعلينا أن نطبق المبادئ الديموقراطية التي نعتنقها عن طريق إخضاع معتقداتنا وميولنا إلى مراجعة دقيقة كحلفاء متماثلين فكرياً يحملون قيماً واهتمامات متشابهة.

في كتابنا الصادر سنة 1999 «جدل بلا نهاية: في البحث عن إجابات حول مأساة ڤيتنام»، أدرجنا ما اعتقدنا أنها الدروس الأساسية لحرب ڤيتنام للقرن الحادي والعشرين. وحاولنا أن نستخلص بعناية الدروس التي يمكن أن تطبق على نطاق واسع، على أي نوع من النزاعات المسلحة في دولة أو أكثر عبر حدود غيرها. ويقدم لنا أحد هذه الدروس، الأساس لإلزام متعدد الأطراف لتقليص الاقتتال الجماعي. وفي تحليلنا لعملية اتخاذ القرار الأمريكي بشأن التدخل في ڤيتنام يتضح لنا كم كان كثير من الافتراضات الأمريكية والأفكار والأحكام والحسابات أخطاء فادحة أدت إلى أمركة الحرب ـ على مدى ولاية خمسة رؤساء من كلا الحزبين السياسيين الكبيرين (ترومان، أيزنهاور، كينيدي، جونسون، نيكسون). وكذلك كان من الواضح أن كثيراً من هذه الأخطاء، بل معظمها، كان من الممكن تصحيحها لو أن الولايات المتحدة استشارت جدياً الدول الأخرى المعنية على نحو مشابه، ولكنها أكثر معرفة، ولو أنها استمعت

بذهن منفتح إلى انتقاداتها، وأَدرجت وجهات نظرها في عملية اتخاذ القرار الأمريكي. لقد كانت مأساة ڤيتنام، من عدة وجوه، مأساة الانفراد الأمريكي. لهذا السبب نستنتج أن القوة الأمريكية ينبغي أن تستخدم «في سياق اتخاذ قرار جماعي فقط»[42].

بدأت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بعرض قوي للتعددية: فقد قادت الولايات المتحدة، بتفويض من مجلس الأمن، قوة متعددة الجنسيات لطرد العراقيين من الكويت في حرب الخليج في بداية سنة 1991. ودَفَع نجاحُ «عملية عاصفة الصحراء»، الكثيرين إلى التكهن بإمكانية بناء نظام عالمي جديد، أي نظام تقوده الولايات المتحدة بدون إنذار، يمكن أن يصبح قاعدة للتدخلات العسكرية. وإليكم ما قاله المؤرخ جون لويس غاديس Gaddis من جامعة ييل الذي بدا متفائلاً في مقالة نشرها في مجلة «فورين أفيرز» (الشؤون الخارجية) عن نتائج حرب عاصفة الصحراء:

أخفقت رؤية ودرو ويلسون في العمل الدولي الجماعي لمقاومة العدوان في أن تتحقق عملياً بين سنتي 1919 ـ 1920 بسبب استرضاء أوروبا والانعزالية الأمريكية. وأخفقت ثانية بعد سنة 1945 بسبب الخصومات بين الدول الكبرى التي أفرزت الحرب الباردة. لا يوجد أي من هذه الصعوبات اليوم. ولدى العالم فرصة ثالثة لإعطاء خطة ويلسون التجربة العادلة التي لم تحظَ بها أبداً... وذلك بالعمل تحت سلطة الأمم المتحدة ـ وليس بالعمل الفردي للولايات المتحدة[43].

تحدث الرئيس جورج بوش في أعقاب حرب الخليج عن قدوم «نظام عالمي جديد». ووصف أنتوني ليك Lake، مستشار الأمن القومي لخليفة بوش، بيل كلينتون، السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة لدى إدارة كلينتون بأنها «توسيع للويلسونية» استهدفت توسيع الديمقراطية والتجارة الحرة، وحماية حقوق الإنسان وتشجيعها[44].

لقد كانت لحظة تفاؤل لصانعي السياسة الخارجية الأمريكيين الذين تساءلوا عما إذا كانت رؤية ويلسون، التي تأخرت كثيراً، يمكن أن تصبح حقيقة. هل سيتحرر مجلس الأمن أخيراً بعد الحرب الباردة من قيوده ويشرع في تحقيق حلم ويلسون، بقيادة الولايات المتحدة، ولكن بصورة متعددة الأطراف حقاً، بقوة شرطة عالمية؟ كثير مما سعى ويلسون إلى تحقيقه وأخفق فيه بدا ممكناً في الأشهر التي تلت مباشرة حرب الخليج. وقد وصف الفيلسوف السياسي مايكل ج. سميث من جامعة فرجينيا بصورة تصويرية تلائم وصف هذه المرحلة من 1991 إلى 1993 بأنها «الشعور بالغبطة لأداء العمل السليم» فيما يتعلق بالجهود المتعددة الأطراف بزعامة الولايات المتحدة، التي كانت أشبه بصورة «الشرطي الملكي الكندي» في أفلام الكرتون، الذي كان يجول بفرسه باستمرار ليضع كل شيء في نصابه[45].

أيّ فَرْق يصفه عقد من الزمن! نحن ندخل القرن الحادي والعشرين دون أن نتوقع تحقق حلم ويلسون، ولكن شبح ويلسون يطاردنا ـ بسبب الفشل مرة أخرى في تحقيق جماعية فعالة، إضافة إلى الادعاءات المتنافسة المتعلقة بتقرير المصير والنزاعات العرقية والطائفية التي أخفق المجتمع الدولي مراراً في حلها. يبدو مما حدث أن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى ارتكبت خطأ يسميه علماء النفس المختصون **التعميم الزائد** Overgeneralization. لقد راقبوا نتائجَ حرب الخليج، وافترضوا (ربما ليس عن وعي دوماً) أنها أنموذج النزاع في القرن الحادي والعشرين، وعمموا هذه الاعتبارات على أن المستقبل يبدو ورديا حقاً للتطبيق الفعال للقوة المتعددة الأطراف. ولكن كثيراً من الصفات المميزة لحرب الخليج لم تتكرر في النزاعات الجماعية التالية. والحق أن حرب الخليج كانت مثالاً لما يبدو صيغة نادرة للنزاع: حرب عدوانية تقليدية لاختراق الحدود من جانب دولة ذات سيادة باتجاه دولة أخرى، والأكثر من ذلك أنها حرب بدت تهدِّد المصالح الحيوية للديمقراطيات الغربية القوية والغنية ـ وهذه المصالح هنا هي نفط الخليج.

يُعتبر ديڤيد ريف Rieff واحداً من أكثر المراقبين إطلاعاً في الغرب على هذا التغير الواسع في المواقف تجاه إمكانات تعددية الأطراف. وهو يلاحظ في مقالة نشرت في أيلول/ سبتمبر سنة 2000 أنه «بعد الصومال والبوسنة، وبعد رواندا وكوسوڤو، بدا التفاؤل المندفع في أعقاب الحرب الباردة مباشرة مشابهاً إلى حد بعيد لسذاجة تأكيد ودرو ويلسون سنة 1918 أن الحرب العالمية الأولى قد أضحت «الحرب التي تنهي كل الحروب»[46]. في عصر ويلسون وفي عصرنا ثبت أن إيقاف الاقتتال الجماعي داخل حدود الدول مشكلة لا يمكن حلها فعلاً من جانب عناصر خارجية.

ثمة أسباب كثيرة لهذا. فأولئك الذين يأخذون التدخل على عاتقهم، عليهم أن يتجاوزوا أولاً التسليم التقليدي القوي لصالح سيادة الدولة. إضافة إلى ذلك فإن أعمال التدخل بهدف إيقاف العنف الجماعي ينبغي أن تبرِّر القيم أكثر مما تبرر مصالح الدولة. والتحالفات بين الدول ينبغي أن تُجمع على التمسك بمثل هذه القيم. بيد أن الصعوبة الكبرى؛ أي الصعوبة التي تستوقف الراغب المحتمل في التدخل للتوقف عند الحافة، هي ضرورة الاقتتال الجماعي الذي أُطلق عنانه في نهاية الحرب الباردة. إن الدخول إلى ميادين القتال في الصومال، أو رواندا، أو البوسنة، أو سيراليون معناه أن نشاهد مستوى من تحقير الإنسان للإنسان لا يستطيع أن يستوعبه إلاّ قلة في الغرب، فضلاً عن أن يجدوا حلاً له. وطوال فترة النزاعات الجماعية لما بعد الحرب الباردة كان موقف الحكومات والجمهوريات الغربية ضرباً من تجنب رد الفعل ضد القتل. وإن الخوف الذي جذبهم إلى **فكرة** التدخل الإنساني قد جعلهم أيضاً يرتدّون عن ذلك، عندما حان الوقت، كما قال جيم هوغلاند من «الواشنطن بوست»، «للتهيّؤ أو السكوت»[47]. ويلاحظ هوغلاند باستغراب أن كثيرين في الغرب يرفضون «السكوت» عن التزاماتهم الأخلاقية العميقة تجاه إيقاف الاقتتال، إلاّ أنهم في الوقت نفسه يرفضون «إعداد» الأموال والقوات والأسلحة المتقدمة من أجل العمليات التي تتطلب النجاح.

يستخدم ديڤيد ريف استعارة آسرة لتصوير تطور استجابة الغرب تجاه الاقتتال الجماعي. فوفقاً لريف يعكس هذا التطور بوضوح خطة إليزابيت كابلر روس الخاصة بالمراحل الخمس للتعامل مع الموت: الرفض، والغضب، والمقايضة، واليأس، والتسليم... متوصلاً إلى نتيجة مفادها «أنه لا يمكن أن يتحقق إلاَّ اليسير إلاَّ في حالات قليلة نادرة»[48]. وهذا يشبه كثيراً ما يدعوه مايكل ايغناتيف «إغراء الاشمئزاز الأخلاقي» الذي يأتي من «عجز العاطفة» الذي «يمثل اشمئزازاً شديداً من عجز المجتمعات التي تتلقى المساعدات عن القيام بأي شيء لمساعدة نفسها» من دوافعها الإجرامية[49]. مثل هذا الموقف، كما يشير ايغناتيف، يعادل موقف «دع الوحوش يقضي بعضها على بعض»، ما دام أن هذا ما يبدو أنها تريده على أية حال[50].

نشعر بالأسف إزاء وصول هذا إلى درجة الموقف السائد في الولايات المتحدة والغرب تجاه الاقتتال الجماعي (كما شعر بذلك كل من ريف وإيغناتيف). ومن غير المقبول مطلقاً اتخاذ سياسة، رسمية أو غير رسمية، بالوقوف موقفاً سلبياً في الوقت الذي تقوم فيه جماعات من البشر بذبح بعضهم بعضاً بأعداد هائلة بسبب خلافات عرقية، أو دينية، أو حق تقرير المصير. وقام ستانلي هوفمان Hoffmann من جامعة هارڤرد بنشر تحذير من خطر هذا النوع من اللامبالاة في أعقاب الكوارث في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. «لا مبالاة بدول بعيدة لا نعرف عنها شيئاً»، كما قال هوفمان مستشهداً برد فعل رئيس الوزراء البريطاني نيڤيل تشامبرلين الذي يدعو للشفقة تجاه غزو ألمانيا النازية لتشيكوسلوڤاكيا[51]. ويحذر هوفمان من اتخاذ الموقف السلبي، و«القبول» بمثل هذه الفظائع لأن ذلك «سيكون موقفاً شنيعاً من الناحية السياسية وفضيحة أخلاقية»[52].

إن إقناع الجماهير الغربية بحكمة ـ فضلاً عن ضرورة ـ الفعالية الإيجابية الجماعية يحتاج بالطبع إلى زعامة. والحق أن الزعامة ذات المستوى الرفيع

تتطلب أن تعطي الإرشادات والإيحاءات، وأن تداهن، وأن تقرر بحكمةٍ ما ينبغي القيام به فيما يتصل بالتدخلات العسكرية. وفي الولايات المتحدة، ثمة حاجة خاصة إلى زعامة قوية وحكيمة لإقناع الجهاز السياسي بفضائل العمل الجماعي، الذي إذا ما تُرك لوسائله الخاصة فإنه سيتأرجح بشدة ما بين الحماسة الفردية من جهة، والانعزالية التي تدعو للاشمئزاز أخلاقياً من جهة أخرى. بعبارة أخرى نحن ندافع عما يسمَّى «زعامة العمل الجماعي»، أي العمل الجماعي الهادف والفعال، والذي يؤدي إلى الفعل. هذا الموقف يعارض موقف «الإمَّعة؛ أي أنا أذهب إذا ذهبتَ». وهذا نمط من العمل الجماعي هو في واقعه جبن وتخاذل عن العمل[53].

تتمتع المقاربة الجماعية الشاملة في التدخل بأربع مزايا على الأقل بالمقارنة مع الانفراد الأمريكي التقليدي: (1) أنها شرعية، (2) مؤسساتية، (3) حسية (4) واعية. بهذه المزايا نحن نشير إلى نتائج العمل الجماعي التي تبدو لنا أنها تقلص من خطر التدخل الكارثي الذي ينجم جزئياً أو كلياً عن سوء الاطلاع على المعلومات، أو الافتقار إلى المؤسساتية، وسوء التقدير أو/ وسوء الحسابات.

هناك أولاً المزايا **القانونية**. فوفقاً للخبراء المختصين بالقانون فإن التدخل العسكري الجماعي أو المتعدد الأطراف يخضع في بعض الأوضاع، إلى عقوبة القانون الدولي. فمع التسليم الكامل بسيادة الدول الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإن هذا الميثاق يحتوي على تحذير مهم، حسبما جاء في المادة 2(7) من الميثاق: لا شيء في هذا الميثاق يخوِّل الأمم المتحدة بالتدخل في شؤون تعتبر خاضعة للقوانين الداخلية لأية دولة أو تتطلب من الأعضاء أن يخضعوا مثل هذه المسائل للتسوية بموجب هذا الميثاق؛ ولكن هذا المبدأ لا يتعارض مع تطبيق إجراءات ملزمة بموجب الفصل السابع[54].

يتضمن التحذير الوارد في الفصل السابع «تهديدات للسلام، وخرقاً

للسلام، والأعمال العدوانية»[55]. ووفقاً لما يقول لوري فيسلر دامروتش من جامعة كولومبيا، مدرسة الحقوق، «ثمة تحذير مسهب من مناشدة قوى مجلس الأمن الرد على «تهديدات للسلام»... حتى لو كان النزاع لا يشتمل على عناصر خرق للحدود. والفرق ملحوظ بين العمل الفردي والعمل الجماعي»[56]. وتوافِق آن ماري سلوتر بيرلي، من مدرسة الحقوق في جامعة هارڤرد على ذلك، مُلاحظةً أننا ندخل القرن الحادي والعشرين وسط «تحول في نمط النزاع» من حروب داخل الدولة إلى عنف جماعي. «ومع تحول النمط»، فإنها تؤكد أن «النظام القديم (لعدم التدخل) قد امتد ليشمل التحول»[57].

استناداً إلى هذه الاعتبارات نستخلص الاستنتاجات التالية:

التدخل الفردي محظور بوضوح بموجب القانون الدولي؛ ومن الممكن فرض عقوبة التدخل الدولي بصورة شرعية، إذا كان مستوى العنف الجماعي كبيراً بحيث ينجم عنه «تهديدات للسلام» في المناطق المجاورة أو كارثة إنسانية أو كلاهما. وفي أي من الحالتين لا بد من اتخاذ عقوبة قانونية مناسبة من جانب مجلس الأمن أو منظمة إقليمية مناسبة. وإضافة إلى ذلك فإن الأفضلية دوماً للعمل وفقاً للقانون الدولي، الذي يحتوي على مبادئ سلوكية تمثل خيطاً مهماً في نسيج الحضارة التي تربط المجتمعات الإنسانية فيما بينها.

ثانياً، تصبح المزايا **التأسيسية** مهمة حقاً لأولئك المتمسكين بدقة بالمقاربة الجماعية. فأي تدخل جماعي ينبغي أن يُنفَّذ عن طريق منظمة جماعية أصيلة ذات سلطة ملائمة لإجراء التدخل بوصفها ممثلة لرغبات دول العالم، أو على الأقل دول المنطقة التي يحدث فيها الاقتتال الجماعي. والمرشح الأول لإقرار أي تدخل عسكري كهذا، بالطبع، هو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

خلال الحرب الباردة قُيِّدت صلاحيات مجلس الأمن بشدة بسبب المواجهة الإيديولوجية بين الأعضاء القياديين البارزين. وخلا حالات نادرة

كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تقف، كما هو متوقع، في صف واحد تجاه قضية من القضايا، في حين يقف الاتحاد السوفييتي والصين (بعد أن حلَّت حكومة بكين محل تايوان سنة 1971) في الجانب الآخر. وكان أمل الكثيرين أن يصبح مجلس الأمن، بعد نهاية الحرب الباردة، قادراً على العمل بحرية وفعالية أكبر بصفته حَكَماً ومنفِّذاً لأعمال التدخل المقترحة لوقف الاقتتال الجماعي.

ومع هذا رأى معظم المراقبين أنه خلال ولاية الأمينين العامين للأمم المتحدة اللذين شغلا معظم فترة ما بعد الحرب الباردة، وهما بطرس بطرس غالي وكوفي أنان، لم يثبت مجلس الأمن أنه كُفْء لهذه المهمة. وهذا يصحّ خصوصاً فيما يتعلق بالصعوبات في التعامل مع ما أسماه بطرس غالي «ثقافة الموت» ـ أي ميادين الاقتتال حيث تندفع المجموعات المتحاربة من المواطنين تحرضها بالدرجة الأولى الرغبة الملحة في أن تصفِّي إحداها الأخرى تماماً[58]. وقال بطرس متفجعاً في تموز/ يوليو 1995: «نحن لا يحق لنا أن نتدخل من جانب واحد. فميثاق المنظمة لا يسمح بذلك»[59]. وقد أطلق أنان على هذه المشكلة اسم«أزمة ما يسمى بالتدخل الإنساني»، حيث يقف مجلس الأمن مشلول الحركة، بسبب احترامه للاستقلال الوطني وعدم الانحياز إلى أي طرف، على الرغم من خوفه الكامل من الاقتتال ونتائجه التي تحضّ على إيقافه[60]. وهكذا ظلَّت هذه المعضلة طويلاً، في حالة ما بعد الحرب الباردة، غير قابلة للحل، وفاقم من خطورتها سلطة الڤيتو (حق النقض) المستخدمة من قبل أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة ـ الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين ـ وعدم وجود من يمثلها مع بداية القرن الحادي والعشرين.

إن الأمثلة على عدم فعالية مجلس الأمن كثيرة. والولايات المتحدة المضطربة من إخفاقها التام في التدخل سنة 1993 في الصومال، لم تكن ترغب أن تورِّط نفسها في رواندا مع بداية ربيع 1994، وقد ساعد تحفظها على إحباط الجهود للتدخل هناك في حينه. وأما ما يتعلق بكوسوڤو سنة 1999، فقد كانت

الولايات المتحدة وشركاؤها في حلف «ناتو» مقتنعين بأن روسيا والصين سوف تستخدمان حق النقض تجاه أيّ تدخل عسكري مقترح يستهدف يوغوسلافيا، وهذا ما جعلهم يستبعدون الأمم المتحدة كلياً، مقتنعين بأن موافقة الناتو كافية. ولكن كما يلاحظ كوفي أنان: «لا يجوز أن يكون الخيار بين وحدة «المجلس» وعدم التصرف إزاء إبادة جماعية ـ كما هو الحال في رواندا ـ وانقسام المجلس، عن طريق عمل إقليمي كما كان الحال في كوسوفو»[61].

ولكي يكون مجلس الأمن المؤسسةَ المسؤولة عن مثل هذه التدخلات، فإنه يحتاج إلى إصلاح شديد. وعلى الولايات المتحدة أن تضطلع بدور القيادة في إعادة تشكيل وإعادة تنشيط مجلس الأمن. وعليها أن تشجّع على توسيع مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً للعالم في القرن الحادي والعشرين، الذي يختلف عن العالم الذي انبثق من الحرب العالمية الثانية، عندما تأسست «الأمم المتحدة». وينبغي أيضاً تأكيد إلغاء حق النقض (الڤيتو) للدول الأعضاء. ومثل هذه الإصلاحات يجري استعراضها في قسم لاحق من هذا الفصل تحت عنوان: «برنامج لإنقاذ وإحياء السلام في الدول المخفقة».

نحن نعتقد أيضاً أنه كلما أسرعت الولايات المتحدة بالشروع في العمل بهذه الطريقة الجماعية بصورة دقيقة، ازدادت سرعة وضع قواعد جديدة للتدخل ـ أي القواعد التي تلائم المرحلة الجديدة لدول مخفقة تتصف بالدرجة الأولى بمستويات غير مقبولة من العنف والاقتتال الجماعي. وقد وصف ستانلي هوفمان الوضع في مطلع القرن الحادي والعشرين بأنه أشبه بوباء مرضي. وكتب يقول: «تَعَلُّقْنا بفكرة السلام بوصفها القاعدة التي أدَّت بالدول إلى عدم الحراك حتى تَحطُّم هذه القاعدة». ويضيف: «بدلاً من ذلك كان علينا أن نقبل المرض باعتباره قاعدة، بحيث تصبح التحركات ضرورية لاحتواء تلك الأمراض»[62]. هذا هو الهدف النهائي: مؤسسة جاهزة، وراغبة، وقادرة على

الحيلولة دون الاقتتال الجماعي، وكذلك على احتوائه والقضاء عليه. ولكن مجلس الأمن غير قادر على تحقيق هذا بسلطته الحالية، وقواعد التصويت فيه، وموارده.

ثمة صنف ثالث من فوائد العمل الجماعي ندعوه **الإدراك الحسي**. تحتاج الولايات المتحدة بإلحاح إلى أن تشرع في مقاومة الفكرة الشائعة في العالم كله وهي أنها أصبحت «قوة عظمى شريرة»[63]. ونجد دول العالم النامي مُجمعة حقاً على الارتياب فيما تعتقد أنه التوجهات الأمريكية للهيمنة ثقافياً، وسياسياً، وعسكرياً. وقد يقول بعضهم إن هذا لا قيمة له من جانب الصغير، والضعيف، والفقير ـ وأن من طبيعة السياسة الدولية أن يفرض القوي إرادته على الضعيف. هذه وجهة نظر مدرسة الواقعيين، المغرمين بالاقتباس من أفكار ثيوسيديدس المتعلقة بالمجابهة بين الأثينيين وسكان ميلانو في اليونان القديمة. فقد وجه الأثينيون إنذاراً إلى سكان ميلانو الذين هم أضعف منهم كثيراً، بعد تمرد ضد سلطة أثينا: أن يقاتلوا حتى الفناء أو يستسلموا. وردَّ سكان ميلانو بأنهم كانوا يقاتلون في سبيل حريتهم، وهذا ما ردَّ عليه الأثينيون بالقول: «القوي يفعل ما تمكنه القوة من فعله، والضعيف يقبل بما يجب عليه أن يقبل»[64]. بمعنى آخر إن الكلمة للقوة وليست للرأي الصواب.

بيد أن العلاقات الدولية لم تعد بسيطة كما كانت أيام الإغريق القدامى، فالقوة الآن تقاس بوسائل عدة تختلف عن القدرة العسكرية البحتة. فاليابان مثلاً قوة كبرى على المسرح الدولي، رغم أن قدرتها العسكرية غير متطورة. والأوضح من ذلك، أن القوة التي تستخدمها الولايات المتحدة هي غالباً «قوة ناعمة» بمؤسساتها الثقافية، والاقتصادية، والسياسية والتقاليد ذات النفوذ الهائل في جميع أنحاء العالم[65]. وتوجهات أمريكا الانفرادية ذات اهتمام خاص بالدول الصغيرة التي يمكن أن تعتبر هي أيضاً في يوم ما هدفاً لتدخل أمريكي منفرد. ومع هذا فإن الدول الصغيرة والفقيرة ليست وحدها التي ترتاب في الولايات المتحدة. فحلفاء أمريكا غالباً ما يشعرون الشعور ذاته، وخاصة

فرنسا. فقد أشار وزير الخارجية الفرنسي هيوبير ڤيدرين Védrine إلى الولايات المتحدة على أنها «قوة مفرطة»، وبلد قرَّر أن يمحو جميع آثار الجماعية الثقافية واللغوية[66].

ينبغي أن تهتم الولايات المتحدة بمثل هذه المواقف لأن فترة الهيمنة الأمريكية على عالم ما بعد الحرب الباردة مرتبطة بفترة يمكن أن تتغير أو تتلاشى. نحن بحاجة إلى أصدقاء ـ إلى حلفاء يُعوَّل عليهم يثقون بنا، وإلى أصدقاء أصغر يمنحوننا فضيلة الشك. وقد حان الآن أن نشرع في بناء الثقة، والإقلال من الاستخفاف، وأن نقرّ أحياناً بأننا على خطأ، وبالإصغاء إلى الآخرين. قد نكون، كما كتب جوزف ناي Nye «ملزمين بالقيادة، ولكن لا ينبغي أن نخلط هذا مع ما قد يبدو لآخرين كمن «يستأسد» على من هو أضعف منه». وعلى الولايات المتحدة أن «تكون ملتزمة بالقيادة الجماعية» حقاً.

ولكن ثمة قضية حسية مطروحة أكثر خطورة بكثير: إنها وجهتا نظر روسيا والصين تجاه الولايات المتحدة. لنتأمل على سبيل المثال البيان المشترك الذي نشر في كانون الأول / ديسمبر سنة 1999 في أعقاب لقاء القمة بين الزعيم الروسي بوريس يلتسين والرئيس الصيني جيانغ زيمين. فقد ركز البيان على ضرورة مقاومة الانفراد الأمريكي.

ينبّه الجانبان على أن الدافع السلبي في العلاقات الدولية مستمر في النمو وسيزداد وضوحاً في: إرغام المجتمع الدولي على القبول بنظام عالمي وحيد القطب ونموذج وحيد للثقافة ومفاهيم القيم والإيديولوجيا... وتعريض سيادة الدول المستقلة للخطر عن طريق استخدام مفاهيم مثل «حقوق الإنسان لها الأولوية على السيادة» و«التدخل الإنساني»[67].

لقد كانت انفرادية الولايات المتحدة هي سبب انعقاد تلك القمة ـ إحساس الروس والصينيين بأن الولايات المتحدة تؤمن بأن لها الحق أن تتدخل عندما ترى ذلك مناسباً، في الشؤون الداخلية للدول المستقلة الأخرى بوجود

أو عدم وجود عقوبة شرعية. ولما كان الاجتماع قد جاء بعد بضعة أشهر فحسب من تدخل الناتو في البلقان، فإن أجواء اللقاء كما وصفها الباحث البريطاني برينز غوين كانت غاضبة[68].

قد يكون من الصحيح، كما يشير كثيرون، إلى أن مثل هذه البيانات كبيان كانون الأول / ديسمبر 1999 هي مجرد دفاع عن النفس تستخدم كـ «غطاء» دبلوماسي فحسب من جانب الحكومتين اللتين تحاولان استباقاً الدفاع عن نفسيهما تجاه انتقاد بعض جوانب سلوكيهما الداخليين: كالمعالجة الوحشية الروسية للحرب على جمهورية الشيشان الثائرة، و إساءة الصين الشديدة لمعاملة سكان التيبت الأصليين. ومع عدم إنكارنا أن مثل هذه البيانات قد تكون حقاً نوعاً من الخدمة الذاتية، فإننا نعتقد مع هذا أنها تُبرز قناعات عميقة للقيادتين الروسية والصينية، وأننا لهذا ينبغي أن نأخذها بالحسبان. وكما يقال غالباً في الشؤون الدولية، فإن المشاعر الحسية ذات شأن، لأن هذه المشاعر كثيراً ما تصدق في الواقع. ولذا فإذا كان الروس والصينيون يقولون إنهم يشعرون بأن سيادتهم مهدَّدة، وأن النظام الدولي بات في موضع خطر بسبب ترويج الولايات المتحدة لحقوق الإنسان والتدخل الإنساني، فمن الأفضل أن نصغي إليهم وأن نعمل جاهدين للحوار معهم حول هذا الموضوع الحساس الذي لا يمكن تجنبه.

والمزية الرابعة التي هي أكثر المزايا أهمية هي أن الجماعية تتحلى بخصائص **معرفية** مهمة. فبواسطة دعوة الآخرين إلى المساهمة في المداولات حول ضرورة أو عدم ضرورة التدخل، تصبح الدول أكثر قابلية لتجاوز نظرتها المحلية الضيقة بصورة حتمية ـ قيودها الثقافية التاريخية ـ وأن تطور بذلك طاقتها على رؤية الموقف بدرجة مماثلة تقريباً لدرجة الاهتمام التي يراه بها الآخرون، ومن ثم التوصل إلى استنتاج أكثر إيجابية ودقة. المسألة ليست من البساطة بحيث يستغني المرء عن وجهات نظر «الأجانب». ولكن بتوسيع دائرة

التحقق والسعي إلى معرفة آراء الآخرين من ذوي الاهتمامات المشتركة ووجهات النظر المختلفة عما يسميه علماء النفس السياسيون **الانحرافات المعرفية**[69]. وهذه تتضمن معاً الانحرافات «غير المحرضة» ـ الناجمة عن تعقيد الموقف والقيود المتوارثة المفروضة على القدرات البشرية ـ والانحرافات «المحرضة» ـ الناجمة عن جهود صانعي السياسة الساعين إلى انغلاق مبكّر حول قضية من القضايا، أو اتخاذ قرار قد يبدو مقنعاً سياسياً ولكنه غير حكيم عملياً.

إن وجود هذه الانحرافات أو عدمه لهما أهمية كبيرة في نوعية القرارات المتعلقة بالتدخل العسكري لوقف الاقتتال بين الجماعات المختلفة. فالبيئة المحيطة بالغة التعقيد. وهناك «جبهات» قليلة، على سبيل المثال، تقاتل على الأرض. والجماعات المتقاتلة العرقية أو الدينية تندفع بأعداد كبيرة نحو الريف في محاولة لا لتهزم إحداها الأخرى بل لتبيدها، أو على الأقل لتزيل العدو من المناطق المتنازع عليها. وفي كثير من الحالات يتخذ القتال عن قرب طابع الحرب بين العصابات.

إضافة إلى ذلك، فإن المعلومات المتوفرة للخارج ـ لأولئك الذين يريدون التدخل لوقف الاقتتال ـ عما يحدث على الأرض ومتناقضة وغير موثوقة إلى حد بعيد. فمنذ حرب الخليج وجدت جميع أطراف النزاع، ومنها الولايات المتحدة، أن من المفيد جداً أن تعتمد في حينها على محطة CNN للتلفزة وبعض شبكات الأخبار المتلفزة الأخرى لالتقاط المعلومات في وقتها عن هذه الأوضاع المتطورة بسرعة، التي يفوق معدل تغيرها قدرة أكثر أجهزة جمع المعلومات الاستخبارية تطوراً. وفي ظل أوضاع كهذه، تتصف بالضغط الشديد والافتقار إلى المعلومات، والاحتجاجات الجماهيرية المتنوعة، قد يجنح صانعو السياسة إلى ردود فعل الآلية المقولبة التي تُظهر ببساطة الحاجة إلى تهدئة الدوائر السياسية الانتخابية في الداخل ـ سواء منهم من يناصرون أو

يعارضون التدخل. بهذه الطريقة، فإن ما يُدعى بالانحرافات غير المحرضة ـ الناجمة عن التزاوج غير الملائم بين الوضوح الذي يحتاجه صانعو السياسة لاتخاذ خيارات عقلانية نسبياً والفوضى التي عليهم أن يتعاملوا معها ـ مترافقة مع الانحرافات «المحرضة» نحو الانغلاق المبكّر لاتخاذ قرارات رديئة. وتتضمن شواهد الاقتتال الجماعي فساداً وحماقات مشحونة عاطفياً وشديدة الضغط تُفرز أحكاماً متسرّعة وبائسة وذات طابع ضيق التفكير كثيراً ما يأسف عليها الذين اتخذوها.

ولتصوير ما يدعوه بعضهم بـ «الأخلاقية» الشديدة لظاهرة الاقتتال الجماعي لدى معظم الغربيين (ومن ضمنهم القادة الغربيون) لنتأمل العملية التي وصفها العالم النفساني والشاعر سام كين في قصيدة «وجوه العدو»:

تبدأ بخيمة فارغة
وترسم بخط عريض أشكال
الرجال والنساء والأطفال.
تخفي الشخصية الفردية الحلوة لكل وجه.
تمحو كل تلميحات قصص الحب، والأمل،
والخوف التي لا تحصى والتي تضطرم في
أشكال كل قلب متناه
تعصر البسمة حتى تشكل قوس
القسوة السفلي.
تبالغ في كل قسمة حتى يصبح الرجل
يشبه الوحش، أو الحشرة أو الطير المؤذي
تملأ الخلفية بأشخاص حبّنا، من الكوابيس
القديمة ـ شياطين وأبالسة وأتباع الشر.

عندما تصبح أيقونتك عن العدو كاملة
ستكون قادراً على القتل بدون شعور بالذنب،
وتذبح بدون خجل[70].

ماذا يعرف صانعو السياسة الأمريكيون ـ والشعب الأمريكي ـ عن العملية التي وصفها سام كين؟ ماذا يعرف القادة المدنيون والعسكريون الذين يتجمعون في مقر قيادتهم في بروكسل عنها؟ الجواب المحتمل أنهم لا يعرفون إلاَّ اليسير أو لا يعرفون شيئاً. ومع هذا فإن هذه العملية ـ التي يصفها العالم النفساني والناقد الاجتماعي الأمريكي بـ «المظهر الكاذب» أو تحقير المرء لعدوه في ذهنه إلى ما هو أقل من الجنس البشري ـ هي جوهر تفجرات الاقتتال الجماعي[71]. إنها الظاهرة التي ينبغي قلبها والعمل ضدها، ولكنها ـ لدواعي المفارقة ـ الظاهرةُ التي لم يطلع عليها أولئك الذين يملكون القوة للتدخل، والتي ليس لديهم بها أي تجربة. على أي أساس إذن سيقررون التدخل، وهل سيوقف التدخل هذه العملية، أو سيفاقمها؟ يبدو لنا واضحاً أن الفرقاء الذين يملكون هذه الخبرة لا بد من دعوتهم إلى التداول حول التدخل.

لا توجد خوارزمية لاتخاذ القرار النموذجي في مثل هذه الظروف. والطريقة المجدية الوحيدة لمواجهة الانحرافات التي تكثر في ظروف كهذه هي اتخاذ القرار في سياق جماعي، والاستفادة من معلومات أكثر، ومن وجهات نظر متعارضة ولكنها متعاطفة، وبذلك قد تكون أكثر حكمة مما يتوقعه المرء من المداولات ضمن حكومة واحدة. وحسبما كتبت آن ماري سلوتر بيرلي فإن: «التدخل الجماعي يفترض التداول، الذي يفترض في حد ذاته الحصافة والتعقل وهذا ما يقلص عدد الإجراءات المتخذة ويدفع باتجاه احتواء النزاع»[72].

هذه المزايا العقلانية للجماعية الحازمة هي ذات أهمية بالغة، لأن التدخل العسكري لإيقاف الاقتتال الجماعي يتضمن الذهاب إلى الحرب باسم المجتمع

الدولي. ونحن لا نعني بـ «التدخل» الإشارة إلى «حفظ السلام» ـ أي إرسال الجنود ذوي القبعات الزرقاء إلى الحدود لحفظ السلام بين دولتين متعاديتين. في الواقع، هذا التدخل العسكري لوقف الاقتتال الجماعي سوف يواجه دوماً على الأغلب موقفاً معاكساً تقريباً. وكما كتب مايكل إيغناتيف، فإن الحروب الجماعية اليوم «هي حروب تدمير الدول، وإيجاد أنواع جديدة من ظلم الأغلبية العرقية، المعزز بالتطهير العرقي». ولهذا نراه يناقش فيقول: «أن تكون محايداً في سيراليون (في أيار/ مايو 2000) معناه «أن تكون شريكاً في الجريمة. فحفظ السلام هنا معناه المصادقة على فتوحات الشر»[73]. أو كما كتب العالم السياسي كايم كاوفمان: «التدخل العسكري قابل للتطبيق عندما يختار المتدخلون فقط أحد الجانبين ويركزون جهودهم على تحقيق أفضل تسوية بشأن الأراضي وأكثر أمناً للمجموعة الموكّلة»[74]. واختر ما تشاء من عبارات، كما يقول كاوفمان، ولكن أولئك الذين سيوقفون الاقتتال الجماعي ينبغي «أن يخطّطوا. . لحرب محدودة من الإخضاع»[75].

إن الدخول في حرب لإيقاف الاقتتال الجماعي يتضمن حتماً مجابهة ضباب الحرب والأخطاء غير المقصودة، وبعض هذه المجابهة ذات عواقب وخيمة. وكمثال على هذا كان قصف الناتو للسفارة الصينية في بلغراد في أيار/ مايو 1999، اعتقاداً منه بأنها مستودع للذخيرة. وهذا ما أدى إلى أعمال شغب حول السفارة الأمريكية في بكين، وإلى تردٍّ في العلاقات الأمريكية ـ الصينية بالنتيجة. وكل هذا بسبب سوء تحديد الهدف في وسط مدينة بلغراد. ونكرِّر هنا أن الدخول في حرب في جهود لإيقاف الاقتتال الجماعي في القرن الحادي والعشرين لهو مسألة بالغة الخطورة، تتطلب أفضل المعلومات وأعظم الحكمة ـ وهي متطلبات لا تتحقق على أفضل وجه إلاّ في سياق العمل الجماعي.

أخيراً، فإن المزايا العقلانية للجماعية توفر مفتاح النتيجة الأخلاقية الطبيعية ـ لمجابهة المسالك الأخلاقية العمياء. وبدلاً من تجشم السؤال

والإجابة على مجموعة متنوعة من الأسئلة الأخلاقية الجوهرية، على الدولة التي تفكر في التدخل أن تطلب المساعدة في الإجابة على السؤال: «كم من الشرور ينبغي أن نقترف كي نفعل ما هو خير؟». ثمة دول أخرى تسأل نفسها هذا السؤال أيضاً. إن الجماعية الحق تتطلب أن يسأل كل طرف الطرف الآخر، وأن يصغي إليه، وأن تعطي المداولاتُ مصداقيةً شرطية لكافة وجهات النظر. ولا بد من وقوع أخطاء؛ فهذه حرب. ولكن كما ربط هومير أوديسيوس نفسه بحبل على صارية السفينة كي يتجنب الاستجابة لأغنية سيرين، فإن على صانعي القرار في القرن الحادي والعشرين أن يعملوا بصورة جماعية كي يتجنبوا الوقوع أسرى انحرافاتهم.

روبرت مكنمارا: بدأ تحوّلي الشخصي إلى الجماعية المتسامحة ـ دون السماح باستثناءات ـ قبل أكثر من ثلاثة عقود مضت. في ذلك الحين بدأتُ أفكر ملياً في الفرص التي أضعناها في إدارتَي كينيدي وجونسون لإنهاء النزاع في ڤيتنام في الستينيات. وكانت إحدى هذه الفرص تلك التي قدمها لنا الرئيس الفرنسي شارل ديغول للمقايضة على حكومة محايدة في سايغون. أعتقد أن الصفقة التي كانت في ذهن الرئيس ديغول، كانت موضع اهتمام كل فرد، بمن فيهم نحن، لأنها تسمح لنا أن نَخرج من النزاع قبل أن يصبح حرباً أمريكية مع النتائج المأساوية التي باتت معروفة. ولكننا رفضنا حتى مجرد النظر في مساهمة ديغول. كنا نشك في دوافعه. وكان بعضنا يكرهه شخصياً. ولكننا على الأرجح فكرنا ـ بطريقة خاطئة، كما أعتقد الآن ـ أننا نعرف أكثر مما يعرف.

لا أستطيع أن أحدد على وجه الدقة متى بدأت أفكر ملياً في الفرصة الضائعة المتصلة برفضنا لمساعدة ديغول، ولكنني أستطيع أن أحدد بشيء من الدقة التاريخ الذي اكتمل فيه «تحولي». حدث ذلك في 22 آب / أغسطس، 1967، أو قبل ذلك بقليل. اكتشفت هذا فيما كنت أبحث في مذكراتي عن حرب ڤيتنام، «في استرجاع لصورة الماضي»[76].

في آب / أغسطس سنة 1967 كنت أُدير مبادرة سلمية سرية، تحمل الاسم الرمزي بنسلڤانيا Pennsylvania التي إذا ما نجحت كان من شأنها أن توجد حكومة ائتلافية محايدة في سايغون لفترة من الوقت، قبل إعادة توحيد ڤيتنام تحت زعامة حكومة هانوي. وإذا عدنا إلى سنة 1962، فإن «الحل المحايد» كان «المخرج الاستراتيجي» المفضل لدى الرئيس كينيدي في ڤيتنام. وكان من الممكن أن ينجح، إلاّ أنه أخفق في النهاية بسبب سوء الفهم العاثر بين واشنطن وهانوي[77]. وكان أڤريل هاريمان مبعوث الرئيس الأمريكي كينيدي إلى شمال ڤيتنام في مؤتمر جنيڤ، الذي انعقد في تموز / يوليو 1962، لإقامة حكومة محايدة في لاووس. وكان أڤريل معنيّ أيضاً بالجهد الرامي إلى تحريك المفاوضات سنة 1967.

وفيما كنت أبحث في مفكرتي صادفت مذكرة «للحفظ في المصنف» كتبها أڤريل بعد محادثة أجراها معي في 22 آب / أغسطس، 1967. بدأ أڤريل بالقول إن ڤيتنام الشمالية لن تستسلم أبداً، لذا من الأفضل لنا أن نعيد تحديد أهدافنا. وافقته، وقلت إن علينا «أن نقرر أن الطريقة الوحيدة لتسوية هذه المسألة هي بإيجاد حكومة ائتلافية. ولا سبيل لنا غير ذلك». ووافقني أڤريل[78].

ولكن هذا لم يحدث أبداً. ففي صيف 1967 كان كثير من أعضاء الحكومة الأمريكية يعتقدون أن (حكومة) «محايدة» تعني ببساطة «شيوعية متخفية». وإضافة إلى أفكارهم الخاطئة، فإن التصرفات العسكرية لڤيتنام الشمالية في ذلك الوقت لم يكن من شأنها أن تقنع الرئيس جونسون بمسألة الحياد في ڤيتنام. فقد استمروا بزيادة أعمال التسلل إلى ما وراء ممر هوشي مينه طوال سنتي 1966 و1967. وبعد الهجوم على تيت في الفترة كانون الثاني/ ديسمبر ـ آذار / مارس 1968، الذي تخللته هجمات متزامنة على أكثر من 40 مدينة وبلدة في ڤيتنام الجنوبية، لم تعد إمكانية الحل المحايد مطروحة للنقاش.

ما هي على وجه الدقة الصلة بين الحل المحايدِ في ڤيتنام واعتقادي بأن التدخلات العسكرية ينبغي أن تكون مدعومة جماعياً؟ إن الأفكار المتعلقة بحلّ محايد، والتعهد على المساعدة في تنفيذها هي ما اقتُرحت علينا في ثلاث مناسبات على الأقل من قبل شارل ديغول: (الأولى) في آب / أغسطس 1963، و(الثانية) بعد اغتيال رئيس ڤيتنام الجنوبية نغو دينه ديم في تشرين الثاني/ نوڤمبر 1963، و(الثالثة) في تموز / يوليو سنة 1964. كان ديغول يتحلى بالخبرة الضرورية بالطبع. فقد كانت فرنسا القوة الاستعمارية في ڤيتنام، وفي جميع أرجاء الهند الصينية، لفترة تزيد على مئة سنة. كذلك كانت لديغول اتصالاته بكل من سايغون وهانوي، فضلاً على علاقاته مع آخرين في المنطقة متعطشين لرؤية نهاية للنزاع في ڤيتنام، وخاصة الأمير نوردوم سيهانوك رئيس دولة كامبوديا. وإضافة إلى ذلك، كان لدى ديغول هدف سياسي مهم بأن يكون العامل على تحقيق الحياد في الهند الصينية: كان يريد أن يساعد على استعادة فرنسا لمكانتها على المسرح الدولي كلاعب كبير. وأنا أعتقد الآن أننا لو استجبنا إيجابياً لأي من عروض ديغول لتحقيق الحياد لكانت الأطراف المتنازعة مستعدة للوصول إلى حل مقبول[79].

لكننا لم نستكشف بصورة صحيحة ما كان يدور في ذهن ديغول. كنا وحدنا بين حلفائنا الكبار نعتقد بأن علينا أن «نمسك بزمام الموقف» في وجه الشيوعية في ڤيتنام. وكان وزير الخارجية دين راسك لا يفتأ يكرّر أن معاهدة «منظمة جنوب شرق آسيا» SEATO تتطلب منا أن نساعد حليفنا (ڤيتنام الجنوبية) لأنها هوجمت من قبل معتدٍ أجنبي (ڤيتنام الشمالية). وكان يضيف بأننا إذا لم نفعل ذلك، فإن حلفاءنا الكبار (ومنهم بالطبع فرنسا وإنكلترا) سوف يفقدون ثقتهم بالضمانات الأمنية التي أعطيناها لهم. ومع أن فرنسا وبريطانيا كانتا من بين الدول الموقّعة على معاهدة SEATO، وعليها الالتزامات نفسها المنوطة بنا، إلاّ أنهما رفضتا كلتاهما دعمنا في ڤيتنام. وهكذا عملنا وحدنا معتقدين أننا نعرف أكثر.

كان فهم ديغول للوضع في ڤيتنام واقتراحه مقبولين تماماً في ضوء ما نعرفه الآن عن مقاصد شمال ڤيتنام في الفترة 1963 ـ 1964. وكانت فكرته الأساسية أن نبدأ عملية التفاوض بإعادة عقد المؤتمر الذي انعقد في جنيڤ في صيف سنة 1954، الذي وضع شروط الانسحاب الفرنسي من الهند الصينية، ورسم حدوداً مؤقتة بين شمال ڤيتنام وجنوبها عند الخط 17، وأقر إجراء انتخابات عامة في ڤيتنام كلها في شهر تموز / يوليو 1956، تتوحد بعدها البلاد، وأورد هنا ما اقترحه على وجه الدقة في مؤتمر صحفي عقد في باريس في 23 تموز / يوليو، 1964:

لا يمكن توقع حل عسكري (في ڤيتنام)... وبفشل القرار العسكري فإن السلام ينبغي أن يستتب. وهذا يتضمن الآن العودة إلى ما تم الاتفاق عليه قبل عشر سنوات (في جنيڤ) والالتزام به هذه المرة. بكلمات أخرى هذا يعني ألاّ تستطيع أية قوة أجنبية، في شمال ڤيتنام أو جنوبها، أو كامبوديا أو لاووس أن تتدخل بأية طريقة في شؤون هذه الدول التعيسة. فاجتماع من النمط ذاته، ويتضمن مبدئياً المشاركين أنفسهم الذين ساهموا في مؤتمر جنيڤ السابق سيكون مؤهلاً بالتأكيد لاتخاذ قرار وتنظيم الوسائل لإشراف جزئي. هذا ما تقترحه فرنسا على الدول المعنية. هذا الاجتماع الذي ينبغي أن يحضره كل مشارك بدون شروط أو تحفظات سوف يتعامل على التوالي مع الجوانب الدولية للوضع في كل من لاووس، وكمبوديا، والوضع الڤيتنامي، وباعتبارها خطوة أولى ضرورية مع حيادها. لا يمكن رؤية أي طريق آخر يمكن أن يؤدي إلى السلام في جنوب شرق آسيا... وفرنسا من جانبها مستعدة[80].

ثمة سبب جيد للاعتقاد بأن خطة ديغول يمكن أن تنجح لو قمنا بدراسة الفكرة معه وعملنا معاً. نحن نعرف الآن أنه كانت هناك أصوات مهمة في ذلك الحين في كل من حكومتي سايغون وهانوي ترحب باقتراح إعادة عقد مؤتمر جنيڤ، وكانت هذه الأصوات تجد أن حلاً محايداً في سايغون يُعدُّ مقبولاً بل

ومنفصلاً. ولكن كان على الولايات المتحدة أن تأخذ بزمام القيادة في الرد على اقتراح ديغول، ولكننا لم نفعل. واستمرينا، بسبب الخوف العميق من «تساقط أحجار الشطرنج» في جنوب شرق آسيا ـ نعمل وحدنا ـ في نهج بدا محكوماً بالفشل منذ البداية.

تخيل، إذا شئت، المناقشات التي كان من الضروري أن تعدّ لذلك النوع من المؤتمرات الذي اقترحه ديغول، وانظر بتمعن على نحو خاص إلى ما يمكن لنا، نحن في الإدارة الأمريكية أن نتعلمه منه. ماذا كان بوسع ديغول وزملائه أن يقولوا لنا، لو أننا وافقنا على الاستماع إليهم؟ أعتقد، أولاً، أنهم كانوا سيحاولون إقناعنا بأن الڤيتناميين ينظرون إلى النزاع على أنه ليس موالياً للشيوعية (بمعنى أنه لن يؤدي إلى «تساقط أحجار الشطرنج» في جنوب شرق آسيا) بقدر ما هو معاد للإمبريالية (بمعنى أن خصومنا الڤيتناميين، الشماليين والجنوبيين يعتبروننا خلفاء للمستعمرين الفرنسيين). لقد كانوا مخطئين من عدة نواح في الاعتقاد بذلك. ولكن من الواضح من البحث الجماعي مع الباحثين والمسؤولين الڤيتناميين السابقين أنهم كانوا يؤمنون بذلك حقاً، وهذه المعلومة وحدها، التي قُدِّمت إلينا من جانب حليف أوروبي نزيه نسبياً ـ لا باعتبارها احتمالاً افتراضياً بل حقيقة مستندة إلى معرفتهم وخبرتهم ـ كان يمكن أن تجعل الحياة صعبة لأولئك المحيطين بالرئيس جونسون الذي كان يعارض بصلابة الشروع في مفاوضات.

ثانياً، أنا واثق أن ديغول ومعاونيه كانوا سيمضون وقتاً طويلاً في محاولة جعلنا نستوعب مستوى التزام الڤيتناميين الشماليين «وجبهة التحرير الوطني» بقضيتهم. كنا نعرف أن ڤيتنام كانت محتلة من قبل الصين لألف سنة، ومن قبل فرنسا لفترة تزيد على قرن، ولفترة قصيرة من جانب اليابان عند نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم مرة ثانية من قبل فرنسا حتى غادرتها سنة 1954. كنا نعرف كل هذا. ولكنه لم يُترجم لنا بطريقة ما على أنه تقدير رفيع المستوى بذلك

الالتزام الصلب من جانب الشيوعيين الڤيتناميين، في الشمال والجنوب، تجاه الصمود أمام الأمريكيين والتفوق عليهم وإعادة توحيد بلادهم. والفرنسيون الذين قللوا من شأن الڤيتناميين بالطريقة ذاتها أخذوا دروساً قيمة ليعلمونا إياها، لو أننا كنا مستعدين للإصغاء فحسب.

لم يكن التعامل مع ديغول ـ وخاصة في الدور الذي سعى إليه وسيطاً لكل الهند الصينية ـ بالأمر السهل. لقد تحدث دين راسك، الذي كان وزيراً للخارجية، مع ديغول في مناسبات أكثر بكثير مما فعلت، وكتب في مذكراته «المتحدث مع ديغول أشبه بالزاحف إلى الجبل على ركبتيه، وفتح باب صغير في القمة، وانتظار الوحي حتى يهبط». . . ثم تراه يقول «Je vous écoute» ما يعني «حسناً أيها السيد الوزير إنني مصغ إليك»[81]. عندما طرح عروضه المتفاوتة زمنياً لتقديم المساعدة في تحريك المفاوضات، قدرنا مدى صعوبة التعامل معه. ولكن أي شيء يعني هذا؟ فالرجل كان لديه ما كنا نحتاجه ـ الخبرة في التعامل مع هزيمة ماحقة محاولاً تحقيق انتصار عسكري على هوشي مينه وأصحابه. لقد اكتسب دروساً، وعرض علينا أن يشاركنا خبرته. عرض علينا تسهيل الأمور. رفضنا ذلك. ويثبت التاريخ أننا كنا على خطأ في هذا الشأن.

الأكثر من هذا أنه، لا الهزيمة في ڤيتنام، ولا أي شيء آخر، يبدو أنه يخفف من حدة تيار الانفرادية القوي الذي يجري خلال التاريخ المعاصر لسياستنا الخارجية. اكتشفتُ ذلك خلال السنوات الكثيرة الماضية، أثناء المناقشات الخاصة والعامة التي كنت أدافع فيها عن الجماعية غير المتحاملة. ولقد راودت الشكوك وزراء الخارجية والدفاع السابقين، كما راودت آخرين ممن كانوا يجادلون بأن الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة ينبغي أن نسترشد بأنوارها الخاصة في كثير من القرارات المهمة حقاً. ولكنني أكرر: نحن لا نحيط بكل شيء علماً. نحتاج إلى كل مساعدة ممكنة عند اتخاذ القرار

وفي المشاركة في الأعباء المادية لكلفة «الدماء»، ومن الأفضل أن نسأل عن ذلك ـ من الأفضل أن نطلب ذلك ـ إذا كنا نرغب في أن نُجنّب القرن الحادي والعشرين المآسي التي جرّتها حرب ڤيتنام.

إحياء السلام والمصالحة الطويلة الأمد

لنفترض أن الولايات المتحدة تتشاور على نطاق واسع قبل محاولة التدخل. هل نفترض، أكثر من ذلك، أنها تستطيع أن تضمن الأصوات المطلوبة في «مجلس الأمن» للتفويض بالتدخل. ولنفترض، أخيراً، أن النتيجة الرئيسة للمداولات المتعددة الأطراف كانت الالتزام بما أشار إليه ستانلي هوفمان على أنه ليس مجرد «إنقاذ» للسلام، بل «إحياء كاملاً» له؟ ماذا تتوقع قوة التدخل أن يحدث بعد أن تعبر حدود ما دعاها هوفمان «الدول الخطرة، والمضطربة، والمخفقة والمجرمة»؟[82].

ولطرح المسألة بصراحة قاسية نقول: إن على القوى المتدخلة أن تفهم أن عليها أن تكون مستعدة لقضاء وقت طويل، وإنفاق الكثير من الموارد، وأن تتوقع الكثير جداً من خيبة الأمل. ولهذا السبب فإن مستوى العنف الجماعي الذي يتطلب تدخلاً جماعياً يكون رهيباً ومرعباً، والمستوى الشديد من العنف والمظالم يعني أن «إحياء السلام» لا يمكن أن يتحقق بسهولة. إنه يستغرق بصورة عامة زمناً طويلاً ـ ربما لفترة جيل أو أكثر ـ قبل أن يجد كثير من المتقاتلين أن المصالحة أكثر ترضية وأكثر **ضرورة** من استمرار الاقتتال الجماعي. وقد كان مايكل إيغناتيف موفقاً في الإشارة إلى هذه الناحية حيث قال:

المصالحة تعني كسر وداعة الانتقام عبر الأجيال. إنها تعني إبدال دوامة العنف الفظيع والخسيس بدوامة رفيعة من تعزيز الاحترام المتبادل. وتستطيع المصالحة أن توقف دورة العنف إذا اعتبرت أن الانتقام صيغة لاحترام

الموتى. . . هذا البعد الأخير للمصالحة ـ التفجع على الموتى ـ هو حيث تستطيع الرغبة في السلام أن تتغلب على استمرار الانتقام[83].

ولكن ما الذي يجعل الصرب يتفجعون على الموتى من البوسنيين المسلمين؟ ما الذي يجعل التوتسي يتفجعون على الموتى من الهوتو؟ إنه منال بعيد، ولكننا إذا كنا جادين بشأن إيقاف الاقتتال الجماعي باعتباره سياسة، فعلينا أن نناضل من أجل ذلك.

لاحظ ديڤيد روهد Rohde من «نيويورك تايمز» أن «مفهوم الذنب الفردي يظل مختلفاً في كوسوڤو. فمعظم الصرب والألبان الذين أجريت معهم مقابلات صريحة كانوا يدينون جميع أفراد الجماعة العرقية المعادية، ولا يميزون إلاّ قليلاً بين كيفية عمل الأفراد أثناء النزاع»[84]. وقال الرقيب في الجيش الأمريكي وليام بيرنز، المولود من أبٍ أسود وأم بيضاء، (إن الكراهية التي لمسها في كوسوڤو تذكره بـ «العنصرية بصيغتها الأساسية» في الولايات المتحدة). ويضيف بيرنز: «إنهم لا يفهمون الديموقراطية. إنهم ينظرون إليك كما لو كنت مجنوناً. إنهم كمن يسأل «متى ستشرعون بإعادة إعمار بلدنا؟». وكنت كمن يريد أن يسألهم «متى ستشرعون في التشمير عن أذرعكم؟»[85] ما كانت تقوم به أمريكا في كوسوڤو لم يكن موفقاً. ويخرج المرء بانطباع أن جميع الأطراف تراهن على الوقت حتى يغادر الغربيون، بحيث يسعون ثانية للانتقام الذي يعتقدون جميعاً أنهم ملتزمون به.

إذا كان الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، سيديرون الأمور في أماكن مثل كوسوڤو، فعلينا أن ننفذ ما يعادل فكرة ودرو ويلسون في القرن الحادي والعشرين، تلك الفكرة التي طرحت في مؤتمر باريس للسلام بالإشراف على تلك المناطق حيث قادت ادعاءات تقرير المصير المتنازع عليها إلى مستويات غير مقبولة من العنف الجماعي. وهذا قد يعني ـ كما هو الحال في كوسوڤو ـ أن على الليبراليين الغربيين المنخرطين في مجهود إعادة إحياء

السلام، تساندهم قوى «الناتو»، أن يتبنوا بعض المواقف والممارسات غير المريحة والتي لم يتعودوا عليها. فهم قد يضطرون، كما نعتقد، أن يتبنوا موقف **دولة محتلة قبلت الاستسلام غير المشروط للدولة التي احتلت**. إنهم، بعبارة أخرى، قد يضطرون إلى اتخاذ موقف شبيه إلى حد ما بموقف الجنرال دوغلاس ماك آرثر، خلال فترة احتلال اليابان ما بعد الحرب. لنقرأ وجهة نظر ماك آرثر في أولئك الذين احتل هو وقواته بلادهم بعد آب / أغسطس 1945:

إذا كان الأنغلو ساكسون في الخامسة والأربعين من العمر مثلاً... فإن اليابانيين، على الرغم من ثقافة عصورهم القديمة عبر الزمن، هم في مرحلة تعليمية أولية. وإذا ما قيسوا بمعايير الحضارة الحديثة فهم يشبهون ولداً في الثانية عشرة من عمره بالمقارنة مع تطور ابن الخامسة والأربعين عندنا[86].

باللغة الدارجة هذا مثال واضح على «الخطأ السياسي» بين الثقافات.

مثل هذا الموقف قد يكون صعباً تبنيه من جانب الليبراليين الأحرار والاستمرار في ممارسته، ولكن إذا أخفقنا في تحقيق ذلك، كما يلاحظ ديڤيد ريف Rieff «فإن البديل ليس التحرير أو انتصار بعض الإجماع العالمي للضمير، بل لعله انتصار لتشي غيفارا ولكثير من الأحداث المشابهة لمأساة كوسوڤو»[87]. وفيما نستعد للمسيرة الطويلة لإيقاف الاقتتال الجماعي في القرن الحادي والعشرين، قد يكون من المفيد أن نتذكر أن المصالحة التي توصّل إليها الرجل صاحب هذا الموقف ـ ماك آرثر ـ كانت متميزة تماماً. فقد تم إيجاد مجتمع مدني، والمحافظة عليه على نحو لم يسبق له مثيل من قبل. كما تم بناء مؤسسات ديموقراطية من بين أنقاض الدكتاتورية العسكرية الفاشية. والأهم من كل ذلك، أن اليابان والولايات المتحدة اللتين كان نزاعهما في المحيط الهادي أثناء الحرب العالمية الثانية من أشد النزاعات وحشية في الحرب، كما يراه بعضهم، قد تصالحتا، وبقيتا متصالحتين حتى يومنا هذا.

برنامج لإنقاذ السلام وإعادة إحيائه في الدول القاصرة

عند التفكير في التدخل في دول قاصرة، تحتاج الولايات المتحدة ودول أخرى إلى أخذ هذه المسائل بالحسبان: المتطلبات التأسيسية، والافتراضات التي تتعلق بالقضايا المركزية للاستقلال وتقرير المصير، وقواعد قرار التدخل، والنتائج أو الأهداف النهائية التي ينبغي أن تبقى في الأذهان. وفيما يلي تحليلنا لما هو مطلوب لتنفيذ وجهة النظر القائلة إن أي تدخل ينبغي ألاّ يرمي فقط إلى إنقاذ الأبرياء اليوم، وإيقاف أعمال القتل غداً، وفرض السلام لمدة أسبوع أو شهر، بل ينبغي إعادة إحياء (أو ربما البناء لأول مرة) الشروط التي تجعل السلام مستديماً. لا يمكن كسر الأطواق الشريرة للعنف والاقتتال الجماعيين، والحيلولة دون عنف واقتتال جديدين إلاّ من طريق مقاربة منهجية طويلة الأجل.

فيما سيوافق كثيرون على تقييمنا للموقف قد يجد بعضهم العبارة التي تستخدم لوصف المقاربة بأنها: **إمبريالية ليبرالية** غير لائقة بل منفِّرة. العبارة استخدمت سنة 1999 من قبل الصحفي ديڤيد ريف[88]. «الإمبريالي الليبرالي» الذي يعتقد أن إعادة إحياء النظام في بلد قاصر وإجرامي يتطلب من أولئك الذين يتدخلون أن يفرضوا قيم التسامح الليبرالية، والتعددية، والديموقراطية، والإشراف على مثل تلك الدولة على طريقة الدكتاتور الخيّر، حتى تصبح الجماعات الطائفية والعرقية قادرة وراغبة في العمل وفقاً لهذه القيم من تلقاء نفسها. نحن نتفق مع أولئك الذين ينفرون من عبارة «الإمبريالية الليبرالية»، ولكننا نؤيد أولئك الذين يعتقدون أنه في بعض الأوضاع لا بد أن تفرض القوى الخارجية المدارة عسكرياً النظام لوقف العنف والاقتتال الجماعيين على امتداد فترة القرن الحادي والعشرين بكامله. وفيما كنا نضع هذا الكتاب كان ما يمكن أن يسمى النظام الجماعي «الإمبريالي الليبرالي» قد بدأ يتكوّن في كوسوڤو، في محاولة لا لوقف الوحشية بين الصرب وسكان كوسوڤو فحسب، بل أيضاً لبناء

نوع من المؤسسات والمجتمع المدني الذي لا يتقبل مطلقاً مثل هذه الوحشية والمواقف التي تبقيها.

التعزيز: إصلاح مجلس الأمن

بدون إصلاح واسع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يمكن فعل الكثير لإيقاف الاقتتال الجماعي حول العالم. لقد اقتُرحت خطط كثيرة ولكن أياً منها لم تؤخذ على محمل الجد. فمجلس الأمن غير فعال في كثير من الأحيان، بحيث لا يستطيع أحد أن يقول كيف أو متى أو بأية وسائل سيُفوض بالتدخل. والأشد صعوبة هو أن نقول عن تدخلٍ مقرَّر ما إنه سيكون مجدياً، حتى في عمليات الإنقاذ ذات الفترة الزمنية القصيرة جداً. ولذا فإن المقترحات قد تبدو مرغوبة، ولكنها شروط أولية أساسية للتعامل مع الاقتتال والعنف الجماعيين.

- الولايات المتحدة هي التي ينبغي أن تتولى القيادة.
- لا بد من توسيع مجلس الأمن وأن يزداد أعضاؤه، وينبغي أن يلغى حق الڤيتو (النقض) المقتصر حالياً على الدول الخمس الدائمة العضوية وأن يستبدل بها أغلبية «مؤهلة» تمثل، على سبيل المثال، 75٪ من الأصوات.
- ينبغي أن تُهيَّأ قوة شرطة تطوعية قوية، مؤلَّفة من قرابة 10,000 شخص (تقريباً) تحت قيادة الأمين العام، وأن تموَّل وتنظَّم وتدرب، وأن تكون جاهزة للتحرك سريعاً عندما يكون التدخل مطلوباً لإيقاف الاقتتال الجماعي.
- انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والنزاعات العرقية أو الدينية الواسعة الانتشار، ينبغي أن تُعتبر «تهديداً للسلام» يبرِّر التدخل وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- إذا كان مجلس الأمن بكامله، قبل إعادة التنظيم، غير قادر على الموافقة

على التدخل، فإن على مجلس أمن «في الظل» أو «تحالف من الدول الراغبة» ينبغي أن يتكوَّن للموافقة على التدخل والاضطلاع به.

فلسفة: مواقف من السيادة وتقرير المصير

إنه لأمر حاسم ألاَّ نرتكب في القرن الحادي والعشرين الخطأ الذي ارتكبه ودرو ويلسون وزملاؤه في بداية القرن العشرين. لقد أعطى ويلسون تفويضاً carte blanche لجماعات كانت تريد إقامة دولة، فأدى ذلك إلى فوضى وعداوة، أديا بدورهما إلى العنف والاقتتال على نطاق واسع. علينا أن نسلك نهجاً مغايراً، وأن نعطي أفضلية كبيرة إلى حرمة الحدود القائمة. وهذا سيعني، في معظم الحالات، رفض الدوافع الرامية إلى خلق دول جديدة ذات طابع عرقي «خالص» تختلف عن الدول المتنازعة في الوقت الحاضر. علينا أن نوافق على ما يلي:

- سيادة الدولة ليست منحة؛ إنها تتضمن التزامات تجاه المواطنين، وخاصة فيما يتعلق بـ «ساحة» حقوق الإنسان.
- لذا فإن سيادة الدولة ليست معرّضة لعقد معاهدات فحسب، بل لضوابط تضعها المنظمات الدولية والإقليمية.
- لا بد من التأكيد بقوة على حدود الدولة القائمة، والادعاءات بحدود مختلفة، أو الادعاءات المتضاربة أمام القضاء ضمن مجموعة من الحدود القائمة، ينبغي أن تعتبر استثنائية وتعامل بحذر.
- الانفصال ينبغي أن يكون الملجأ الأخير، بعد أن تخفق كافة المفاوضات الثنائية، وبعد أن تنتهي جميع وساطات المنظمات الدولية والإقليمية إلى لا شيء.
- الانفصال وإعادة رسم الحدود ينبغي النظر فيهما فقط في الحالات التي لا يهددان فيها المصالح الحيوية للجوار.

عمليات: تنفيذ التدخل

اللائحة التالية من متطلبات التدخل الناجح هي تطوعية أكثر من أي شيء ذكرناه. إنها تتطلب، في ظل ظروف معينة، أن يكون الأمين العام للأمم المتحدة، تحت إشراف مجلس الأمن، القائد الأعلى للقوة المقاتلة التي تستطيع أن تقوم بالغزو والقتال والاحتلال وتهدئة الأوضاع في منطقة ما. ولا تعتبر أي من هذه الخصائص، في التفسيرات المعادية، عناصر في ميثاق الأمم المتحدة. وفي رأينا أن الميثاق، من عدة جوانب مهمة، بات متخلفاً زمنياً ويحتاج إلى مراجعة وإلى أن نأخذ بالحسبان متطلبات القرن الحادي والعشرين. وهذا أمر مثير للنزاع على الأقل لأنه يتطلب تخفيفاً للسيادة القومية، لا للدول التي يجري فيها التدخل فحسب، بل أيضاً، في بعض الأحيان، للدول المشاركة في التدخل تحت راية ورعاية الأمم المتحدة. وفي معظم الأحوال إن أية قوة تدخل، فضلاً عن جيش احتلال، ينبغي أن تكون أكبر بكثير من «قوة شرطة»، يمكن أن تكون موضوعة تحت تصرف الأمين العام بصفة دائمة. هذه القوى الكبرى سوف تقودها، كما هو الحال الآن، الحكومات الوطنية التي يختارها «مجلس الأمن».

وبدون الرغبة والقدرة على التدخل بالصورة التي بيّناها، ستظل العواطف المتأنقة والكلام المعسول في الغرب تجاه حقوق الإنسان رخيصة وهشة ومن ثَم منافقة.

- مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية المعنية بقرارات التدخل، ينبغي أن تُحذّر في وقت مبكر بوجود العنف والاقتتال، أي أن تكون قادرة على الوصول إلى المعلومات الاستخبارية المتوفرة، في معظم الأحوال للدول الأعضاء.
- الأمم المتحدة أو أي قوى تدخل دولية أخرى ينبغي أن تكون مستعدة للعمل بطريقة فدائية لإنقاذ تلك المجموعات التي كانت هدفاً للفظائع والأعمال

الوحشية. وهذه ليست عملية حفظ سلام. إنها في الواقع غزو، ومن ثَم فهي قوى ينبغي أن تكون مهيَّأة للتعرض إلى إصابات على أرض المعركة، وإلى أن تطلق النار وتقتل عند الضرورة، وأن تحتل أراض.

- ينبغي أن تنفذ أعمال التدخل بالتشاور الوثيق مع عناصر تعمل في مؤسسات للعدالة الدولية، وخاصة «محكمة العدل الدولية» (التي اقترحت سنة 1999 والتي لم تقم لها قائمة بعد)، أو أية مراجع أوجدتها الأمم المتحدة في ظروف خاصة من الاقتتال الجماعي. وبهذه الطريقة يمكن أن تسهل ملاحقة واعتقال ومحاكمة مجرمي الحرب المشتبه بهم. وممارسة هذه الإمكانية القضائية يمكن أن تُعتبر رادعاً في حد ذاتها.
- يمكن أن يتبع قوة التدخل في بعض الحالات قوة احتلال، يكون الهدف منها، خلافاً للقوة الأمريكية التي احتلت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية: ضمان القانون والنظام، وزرع بذور المجتمع المدني، و«تغذية» قيم، ومواقف، ومؤسسات المواطنين.

نتائج: أيّ نوع من الدول ينبغي أن يُبنى؟

النتيجة المتوخاة لعمل يبدأ بتدخل ستكون في معظم الأحوال، دولة متعددة الأعراق. ذلك أن المناطق «النقية» عرقياً والواسعة والمتنوعة إلى حدٍّ كاف بحيث تستمر في البقاء اقتصادياً ستكون نادرة. وهذا بدوره يتضمن التزاماً جدياً من جانب الأسرة الدولية هو متابعة التدخل العسكري باحتلال لا يكون معتدلاً فحسب بقدر ما تسمح الظروف، بل يشرع في أسرع وقت ممكن في أن يُبيّن للفصائل المتحاربة ما يمكن أن يكون محصلة بعيدة: مجتمع عامل بنجاح ـ كان أفراده يهدفون إلى وقت قريب إلى إبادة بعضهم بعضاً ـ كي يطور الإرادة والقدرة على العمل معاً لتحقيق غاية مشتركة. وهذا بالطبع سيكون أصعب، من عدة وجوه، من تنفيذ تدخل عسكري ناجح لإيقاف الاقتتال الجماعي. ولكن التدخل العسكري ليس غاية. إنه مجرد شرط سابق لتحقيق غاية مرجوّة، وهي

إيجاد مجتمع مسالم ومتجانس. سيكون هذا صعب التحقيق. ومع هذا نحن نعلم أنه لا توجد وسيلة أخرى لكسر دوائر العداء والعنف التي أضحت مميزات بارزة مشتركة في عالم بداية القرن الحادي والعشرين.

هذا البرنامج، على حد قول ستانلي هوفمان (الذي يدافع أيضاً عن معظم مقترحاته) «يجعلنا قريبين من شواطئ، المدينة الفاضلة»[89]. ولكن المشكلة الأساس ليست في حجم الفجوة ما بين الحقيقي والمثالي، ولكنها بالأحرى في حجم هذه المشكلة الخاصة التي ينبغي على القرن الحادي والعشرين أن يتعامل معها: الاقتتال الجماعي. هل يستطيع مواطنو الغرب وحكوماته، تحت قيادة الولايات المتحدة، تطوير وإدامة حماسة بالغة للحيلولة دون النزاعات وحلها، وإعادة إحياء النظام، مماثلة للحماسة التي أبدوها في القرن الماضي تجاه الاستغلال الاقتصادي؟ إذا كان الجواب لا، فإن العاقبة المحتملة هي العنف والاقتتال الجماعيان بمعدل غير مقبول أخلاقياً بأي مقياس، وضار بالمصالح الذاتية لأمريكا والغرب. وهكذا فإننا في الوقت الذي لا نحب أن ننظر فيه إلى أنفسنا على أننا إمبرياليون أو مستبدون، أو حتى ليبراليون، نعتقد أننا بذلك من الأفضل أن نركز على الحاجة إلى الشروع بالعمل الصعب والخطير الذي يمتد أمامنا.

الملجأ الأخير الوحيد الجانب: نقد حقوق الإنسان لدى الجماعية المعتدلة

إن انفراد أمريكا الغريزي ليس العقبة الوحيدة للعمل جماعياً عند اتخاذ القرار بالتدخل عسكرياً لإيقاف الاقتتال الجماعي. ثمة مجموعة عاطفية كبيرة من الغربيين الذين سيرون الجماعية المعتدلة مرفوضة، وهم أولئك الذين ندعوهم المتشددين بشأن حقوق الإنسان. والأكثر حماسة وانفعالية من هؤلاء هم على درجة من الجمود العقائدي مماثلة للمستبدين من الطراز العتيق الذين كانوا يؤمنون أنه من غير المسموح في ظل أية ظروف التدخل بصورة تنتهك سيادة الدولة. أمّا المتشددون بشأن حقوق الإنسان، فهم على العكس،

يجادلون أنه في ظل **جميع** الظروف التي تتضمن مظالم وتصرفات وحشية داخل الدولة من **الضروري** التدخل انفرادياً إذا دعت الضرورة.

والتدخل الوحيد الجانب الذي يسعون إليه غالباً هو من جانب الولايات المتحدة، البلد الوحيد ذي القدرة على «استعراض القوة» العسكرية للتدخل فعلياً في أي مكان في العالم. وفي حين أن المتشددين بشأن السيادة ينكرون إمكانية التدخل الصحيح أخلاقياً، فإن المتحمسين المتشددين لحقوق الإنسان ينكرون إمكانية عدم التدخل السليم أخلاقياً في حالات تشمل الاقتتال الجماعي. وهذا ما ندعوه عقيدة **الملجأ الأخير الوحيد الجانب**، التي تفترض أن من واجب الولايات المتحدة أن تتدخل، إذا ثبت استحالة جمع قوة متعددة الأطراف للتدخل.

المدافع البارز عن التشدد بشأن حقوق الإنسان هو الفرنسي برنار كوتشينز، أحد مؤسسي منظمة «أطباء بلا حدود» Médecint sans Frontières. وأخذ كوتشينر لفترة تزيد على 30 سنة يروج لفكرة (حق التدخل الإنساني) عبر حدود أية دولة تقمع مواطنيها[90]. وقد حاول كوتشينز حديثاً أن يضع بعض أفكاره شخصياً في الممارسة بوصفه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو. ولكنها لم تنجح. وقال أخيراً: «لقد كنت من النشطاء في ميدان حقوق الإنسان لمدة 30 سنة، وها أنا اليوم أجدني عاجزاً عن إيقاف ذبح البشر»[91]. والحق، كما قال ديفيد روهد، إنه على الرغم من وجود كوتشينز وكثيرين آخرين، وعلى الرغم من وجود الكثير من الموارد والنوايا الأجنبية الطيبة، ظلت كوسوفو «فاسدة، تفتقر إلى القانون، متحاملة تجاه الأقليات العرقية والسياسية، وبؤرة لعدم الاستقرار». والوضع كما يقول «وصفة لمستنقع»[92].

إن ما يدعى بحق التدخل هو بالنسبة لكثير من العاملين في حركة حقوق الإنسان بمنزلة **واجب** للتدخل، بقطع النظر عن مبادئ القانون الدولي، أو حتى

أولويات أية حكومة أو مجموعة حكومات ذات صلة. فالحكومة المسؤولة عن الفظائع الوحشية (أو عدم منعها) ليس أمامها خيارات كما يقولون. إنها تستطيع إما أن تدعو إلى تدخلات مأمولة أو تُغزى. ووفقاً لما يقوله مايكل ج. سميث، أحد المدافعين عن التدخل الوحيد الجانب، إنه في حين أن مثل هذا العمل يمكن أن يكون «غير شرعي افتراضاً» فإن هذا الافتراض «يمكن تجاوزه»[83]. وهذا يعود إلى أن «غطاء الحاجة إلى موافقة أو مشاركة جماعية في حالة التدخل الإنساني يمكن أن تكون نتيجته السيئة تأكيد عدم القيام بأي شيء»[94]. ويعبر مايكل Walger عن وجهة النظر هذه نفسها فيقول: «التدخل الإنساني مبرر عندما يكون رداً... على أعمال **تصدم الضمير الأخلاقي للإنسانية**». في مثل هذه الأوضاع، يكتب متابعاً، لا عذر لتبني «ذلك الموقف السلبي الذي يدعى انتظار الأمم المتحدة (انتظار الدولة الكونية، انتظار المسيح...)»[95].

ومما ساعد أنصار حقوق الإنسان المتشددين على مزيد من التشدد في السنوات الأخيرة هو ما يسمى تأثير شبكة CNN ـ الصور التلفزيونية، الحيّة غالباً، عن أشكال الفظائع الوحشية (في البلقان، ومنطقة البحيرات الكبرى في إفريقية، وفي أجزاء مختلفة من إندونيسيا وكمبوديا) بحيث نشأت منظمات لحقوق الإنسان لمعارضة هذه الفظائع ومنعها. وكما كتب وليام زارتمان Zartman من جامعة جون هوپكنز: «أصبحت الشؤون الخارجية في وقتنا الراهن، شكلاً مروعاً من التسلية»[96]. وهذا بالضرورة ليس بالأمر السيِّئ، نظراً لأن المشاهدة الليلية لنتائج الفظائع المصوّرة يمكن أن تولد تعاطفاً، مهما كان سطحياً وبسيطاً، تجاه الضحايا، إضافة إلى الإحساس بأنه لا بد من اتخاذ أمر ما لإيقاف القتل[97]. ومثل هذا الالتزام السطحي من جانب المواطنين الغربيين كثيراً ما أفضى إلى التزام سطحي مشابه لدى الزعماء بمعالجة المشكلات. وكثيراً ما كان يلجأ هؤلاء القادة، لشعورهم بأن الجمهور يريد فعل شيء ما ولكن بدون أن يضحوا كثيراً، إن وجدت مثل هذه الرغبة في التضحية، إلى

إجراءات شكلية بالنيابة عن الضحايا مثل العقوبات الاقتصادية غير الفعالة، أو الكلام الخطابي الرنان، أو الإغاثة الإنسانية، أو الوعد بمساهمة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إذا ما تحقق السلام.

ومع هذا فلا شك أن ثورة قد حدثت في النصف الأخير من القرن تجاه الدور الذي ينبغي أن تقوم به حقوق الإنسان في السياسة الدولية. كنا نعتقد قبل الحرب العالمية الثانية أن الدول ينبغي أن تعمل وفقاً لوصية الإنجيل بأن «نحافظ على إخوتنا». ولكن بدءاً من توقيع «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» سنة 1948، الذي تلته في النصف الثاني من القرن عدة إعلانات، وقيام مئات المنظمات في مختلف أرجاء العالم مكرسة لمراقبة وتشجيع حقوق الإنسان، فإننا نحن في الغرب اعتبرنا هذا بداهة أن أفعال قادة دول ذات سيادة مثل إندونيسيا، ويوغوسلافيا، وكولومبيا ودول أخرى، يمكن أن يُنذروا بالتدخل العسكري لجعل الأمور تسير على ما يرام[98]. وفي الولايات المتحدة، فإن ثقتنا التقليدية بقدرتنا على معالجة أية مشكلة قد اقترنت بالإيمان، المستقى من ثورة حقوق الإنسان، بأن كثيراً من المشكلات الدولية، ومنها الاقتتال الجماعي ضمن حدود دولة ما، يمكن، بل ينبغي، أن يعالج عن طريق التدخل العسكري.

يبدو أن الإبادة الجماعية التي جرت في رواندا سنة 1994 كانت ذات تأثير معتدل في جماعات حقوق الإنسان، إذ لم **يتدخل أحد** إلاّ بعد أن فات الوقت كثيراً. وابتداءً من 8 نيسان/ أبريل، عندما اغتيل زعيما رواندا وبوروندي عندما أُسقطت الطائرة التي كانا على متنها، عرف المسؤولون الحكوميون في الولايات المتحدة وأوروبا وفي الأمم المتحدة ما كان يجري في رواندا. ومع هذا فإن هؤلاء لم يفعلوا شيئاً لإيقاف الاقتتال، كما لم يستجيبوا على نحو إيجابي للنداءات الملحّة من جانب كوفي أنان، الذي كان حينذاك قائداً لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، للتحرك نحو التدخل. ووفقاً لستيفان لويس،

السفير الكندي السابق في الأمم المتحدة وعضو هيئة منظمة الوحدة الإفريقية OAU، التي حققت في الإبادة الجماعية في رواندا: «كانت الولايات المتحدة.. تعلم على وجه الدقة ما كان يجري» تاركة ما دعاه «وصمة عار لا يمكن فهمها في السياسة الخارجية الأمريكية». ويضيف بمرارة «لا أعرف كيف تقبلت مادلين أولبرايت (سفيرة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة آنذاك) ذلك ورضيت به»[99]. لم يحدث أي تدخل. وفي غضون أقل من 100 يوم، أُبيد قرابة مليون إنسان، معظمهم قتلوا عن قرب بالسكاكين أو المدي.

وكان ستانلي هوفمان، المتعاطف مع فكرة التدخل لدى كثير من جماعات حقوق الإنسان، يشكك في قدرة الأمم المتحدة على العمل في الوقت المناسب للحيلولة دون الاقتتال الجماعي كالذي حدث في رواندا، أو في يوغوسلافيا السابقة، أو أي مكان آخر. ويلاحظ هوفمان بدهشة:

هذا عالم غير منضبط. والأمم المتحدة لا تملك قوة ذاتية، إنها أداة في يد أعضائها، وهؤلاء غالباً لا يريدونها أن تكون ذات شأن يذكر... وعندما يقال إن من الأفضل أن تجري الأمور بصورة جماعية، فإن هذا يعني غالباً القبول بالقاسم المشترك الأدنى...[100].

ولم يكن هوفمان متفائلاً إزاء قدرة الولايات المتحدة على ملء الفراغ سياسياً، رغم أنها الحكومة الوحيدة التي تملك القدرة المادية على التدخل في أي مكان في العالم. وهو ينتقد زعماء الولايات المتحدة بشدة بسبب ما يدعوه الحاجة إلى «حصانة المقاتلين» في أي تدخل لإيقاف الاقتتال الجماعي[101].

ومع هذا فإن هوفمان واضح تماماً. فهو يقول: من الأفضل أن تتدخل الولايات المتحدة منفردةً لوقف الاقتتال بدلاً من عدم التدخل، لأن السلطة الجماعية المناسبة لا يمكن توفرها في الوقت الملائم. وهو يعتقد، عملياً، أن الأمريكيين عليهم **واجب** التدخل لأن لديهم **المقدرة** على فعل ذلك. «تستطيع» تتضمن معنى «يجب». ويضيف مايكل إيغناتيف شرطاً على مجادلة هوفمان.

فهو ينظر إلى المسألة بأمل بهذه الطريقة: «عندما يُذبح الأجانب فيما وراء البحار، فإن المصالح تقول «ابقوا بعيداً». وتصيح القيم «تدخلوا». ماذا يستطيع رئيس دولة ما أن يفعل عندئذ؟». وفي رأي إيغناتيف أن القيم تتغلب على المصالح. وعندما يُقتل مدنيون أبرياء على الولايات المتحدة أن تتدخل»[102]. بيد أنه يقصر أعمال التدخل الأمريكي الانفرادي على تلك الإبادات الجماعية المحتملة التي يحددها «ميثاق منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية» لسنة 1948 كما يلي: «أفعال ترتكب بقصد إبادة مجموعة قومية أو عرقية، أو عنصرية، أو دينية، كلياً أو جزئياً»[103]. ويعتقد إيغناتيف أن هذا «يضع سداً عالياً جداً أمام التدخل»، وعلى أية حال ينبغي ألاَّ تجري محاولة التدخل إلاَّ «حيث تستطيع القوة أن تقلب الوضع حقاً»[104]. وهذا التحذير الأخير تحذير نقبله، إلاَّ أن كثيراً من المدافعين عن حقوق الإنسان يرفضونه.

المجادلة القائمة على حقوق الإنسان والمتعلقة باختبار **التدخل الأمريكي الوحيد الجانب الملجأ الأخير** كانت مغرية، ولكننا غير مقتنعين بها. فكثيرون ممن يتخذون هذا الموقف يجادلون بأن الانفراد الأمريكي لا يشبه انفراد البلدان الأخرى، بلدان ذات ماض إمبريالي وربما مطامح إمبريالية راهنة. وهم يفترضون أن الولايات المتحدة ستُعنى على وجه أفضل بأولئك الذين قد تختار التدخل في شأنهم.

ولكن في الوقت الذي يمكن أن تغري فيه هذه الحجة المدافعين الأمريكيين أو الأوروبيين، فإننا لا نرى أنها ستكون مقبولة من قبل الكوبيين، أو الفليبيين، أو سكان غرانادا، أو باناما، أو ڤيتنام، أو الدومينيكان، أو المكسيك، أو من قِبل الآخرين الذين شعروا بالثمن الباهظ لما يعتبرونه إمبريالية أمريكية. لننظر مثلاً إلى شهادة رئيس سابق للبعثة الأمريكية في كوبا الذي ذكر (ربما بشيء من المبالغة): «قبل أن يأتي كاسترو إلى السلطة، كان رئيس كوبا يجلس إلى جانب الهاتف الأحمر ينتظر السفير الأمريكي أن يكلمه. وعندما كان

يتكلم السفير كان الرئيس الكوبي يفهم أن الكلمات الوحيدة التي يسمح له أن يقولها هي «نعم سيدي»، كما كان يعرف أن يلفظها باللغة الإنكليزية «Yes, sir»[105]. وعلى المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يرضون الولايات المتحدة ملاذاً أخيراً وحيداً، أن يعترفوا أن أولئك الذين يألون على أنفسهم أن يتدخلوا منفردين في شؤون دول أخرى، لأي سبب كان، هم «إمبرياليون» في حد ذاتهم، في نظر كثير من أولئك الذين تُنتهك حدود سيادتهم.

وسواء أكان لدى الولايات المتحدة نزعات إمبريالية أم لا، فثمة اعتبارات أخرى تمنعنا من اعتماد سياسة التدخل الأمريكي المنفرد، حتى بوجود توضيح يقصر الالتزام على حالات إبادة جماعية محتملة. أولاً، أيّ نوع من «التدخل» يمكن أن يُتوقع من دولة تطلب، على حد تعبير ستانلي هوفمان، «استثناء للمقاتل»؟ ربما ذلك الاستثناء بإلقاء الكثير جداً من القنابل في محاولة لوقف القتل. ولكننا رأينا في كوسوفو أن القصف سرّع طرد الصربيين لسكان كوسوفو الألبانيين. وأسلحة الناتو ذات التكنولوجيا العالية تفوّق عليها الصرب في كوسوفو بقدرتهم على الحركة وتمويه أسلحتهم وقواتهم[106]. هل استطعنا نتيجة حملة القصف الجوي أن نجعل الحياة أفضل لسكان كوسوفو؟ الجواب بالنفي. وإذا كان الأمر هكذا، فإنه سيضيف قوة عملية إلى نقطة أخلاقية أثارها كارل كيسين: «لا تستطيع أن تبرر القتل لأمر ما أنت لا ترغب أن تموت في سبيله»[107].

ثانياً، من غير الواضح ما إذا كانت الولايات المتحدة راغبة في أن تواصل حتى النهاية، وأن تجعل الوضع أفضل مما كان عليه عندما تدخلنا، وبخطر أقل من تجدد العنف والاقتتال الجماعيين. في بعض الأحيان نبقى، ولكن في أحيان أخرى نسارع إلى المغادرة. وقد أوضح ستانلي هوفمان وآخرون بصورة مُقنعة أن مثل هذه التدخلات ينبغي ألاَّ تستهدف «الإنقاذ» فحسب، بل أن تستهدف «إعادة إحياء السلام» كي نتجنب الدخول ثانية في دورة تشهد مزيداً من القتل، ومزيداً من الانتقام، وتدخلاً آخر، إلخ[108].

ينبغي أن تتضمن إعادة إحياء السلام نوعاً من التفريق الذي يحتمل أن تفرضه القوات العسكرية الأمريكية على الفصائل المحلية المتحاربة. ولكن مثل هذا العمل قد يتطلب تحمل خسائر في الأرواح بالطبع. ومن اكثر المهمات تثبيطاً ما أوصى بها آخر سفير للولايات المتحدة في يوغوسلافيا، وارين زيمرمان: بناء مجتمع كامل متعدد الأعراق في أماكن مثل البوسنة، وكوسوفو، ورواندا، وأماكن أخرى مزَّقها العنف والاقتتال الجماعيان. وهو يقول: «التحدي المطروح أمام الأسرة الدولية ليس تحطيم أو تقسيم الدول المتعددة الأعراق، بل جعلها أكثر مدنية. إن الحدود الموجودة داخل العقل... هي الأشد حاجة للتغيير»[109]. وفي حين أن هذا يعتبر هدفاً مثيراً للإعجاب، فإن المسألة هي ما إذا كانت الولايات المتحدة، أو أي دولة أخرى، لديها الالتزام بإنجاز هذا في الوقت الذي تفتقر فيه المجموعات المعنيّة إلى الرغبة في النجاح.

يقدم النشطاء في مجال حقوق الإنسان إسهاماً ثميناً عندما يتساءلون ماذا يمكن فعله لوقف الاقتتال الجماعي؟ في حالات تنشب غالباً دون إنذار يذكر، وربما في وقت غير كاف لتجميع «تحالف إرادات» جماعي للتعامل معه. ولكن السؤال المناسب من وجهة نظر الولايات المتحدة ليس السؤال «هل ينبغي على الولايات المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي في الوقت الذي تقتل فيه أعداد هائلة من البشر؟»، بل هو السؤال التالي على الأرجح: «لِمَ كان احتمال تدخل أمريكي منفرد فعال لوقف اقتتال جماعي ضمن دول منخفضاً؟ (استناداً إلى التجارب الأخيرة في الصومال، والبوسنة، ورواندا، وتيمور الشرقية، وكوسوفو وغيرها) فكيف يكون بوسع السياسة الأمريكية أن تتغير لإزاحة العقبات في وجه تدخلات جماعية أكثر نجاحاً في المستقبل؟» وعلى أنصار حقوق الإنسان المؤيدين لتدخل أمريكي وحيد الجانب ألاَّ يسألوا من سيتدخل إذا لم يفرض مجلس الأمن تدخلاً جماعياً. عليهم بدلاً من ذلك أن يسألوا: هل بإمكان

الولايات المتحدة أن تتدخل **بنجاح** في معظم مثل هذه الأوضاع؟ وإذا كان لا يمكنها ذلك فعليها ألاَّ تتدخل.

إذا كان من الصحيح أن الولايات المتحدة تملك القدرة العسكرية على التدخل في هذه الحالات، فإن التدخل الناجح يتضمن ما هو أكثر بكثير من مجرد قدرة عسكرية ملائمة. فكما تظهر تجربة عقد التسعينيات على نحو واضح، فإن النجاح يتضمن أيضاً تلك العوامل غير الملموسة التي يصعب على الأمريكيين بوجه خاص أن يمسكوا بها. وقد وضع راينهولد نيبور هذه الفكرة في سياق تجربتنا التاريخية الفريدة:

نستطيع أن نفهم المنطق الخالص لكل من المشاركة الاقتصادية أو استعراض القوة البحتة. ولكننا نحار أمام التعقيدات التي لا نهاية لها للدوافع الإنسانية والتعقيدات المختلفة للولاءات العرقية، والتقاليد الثقافية، والآمال الاجتماعية، والحسد والمخاوف التي تدخل ضمن سياسات الدول والتي تكمن في أساس تماسكها السياسي[110].

مع كل قوتنا الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، فإن الولايات المتحدة تفتقر كلياً تقريباً إلى أية تجربة ذات شأن بتلك الخصائص للمجموعات البشرية، التي عندما تحل ألغازها، يمكن أن تقود إلى اقتتال جماعي. لقد جاء أسلاف معظم الأمريكيين للمساعدة في ضمان ألاَّ يواجه مَن بعدهم هذا النوع من التجربة. ولقد بقينا غرباء عنها بصورة عامة. إن نجاح أمريكا في إشاعة أفكار ليبرالية وكونية بين أفراد شعبها قد أدت، لدواعي السخرية إلى افتقار شديد لتفهم وإدراك أشكال العنف البالغة التي تجلت في الشيشان وكوسوفو، وتيمور الشرقية وأفغانستان. ولهذا السبب، أخيراً، ينبغي ألاَّ يشتمل أي قرار بالتدخل على ممثلي الدول التي تستطيع أن تقدم المال، والسلاح، والطائرات فحسب، بل أن تشتمل أيضاً على ممثلي الدول ذات الخبرة الوافرة بنمط الحياة لدى الجماعات العرقية والطائفية الذي لا يعرفه الأمريكيون.

قيادة بدون انفراد
اقتراحات مقدمة إلى الرئيس الأمريكي القادم

تولت الإدارة الأمريكية الجديدة صلاحياتها سنة 2001. ما هي سياستها تجاه محاولات إيقاف الاقتتال الجماعي؟ أوضح كاتب الأعمدة السابق في صحيفة **نيويورك تايمز**، كارل. إي مير Meyer، أن الرئيس الأمريكي الجديد سوف يواجه ثلاثة خيارات:

1 ـ **ويلسونية شاملة**. أن يعلن حرباً شاملة على الظالمين الذين يسببون المجازر، وأن يستخدم كل ما لديه من قوة لتصحيح أخطاء العالم، أو

2 ـ **معارضة الويلسونية**. الأخذ بنصيحة جورج كينان بالتوقف عن إعلام الآخرين كيف يديرون شؤونهم، والتمسك بالنموذج الأخلاقي، أو

3 ـ **ويلسونية جماعية «معتدلة»**. القيام لأول مرة بالتزام جدي بالنهج الجماعي لحل المشكلة، وبذلك يعطي مادة جوهرية لما يعتبر الآن أسطورة ـ ما يدعى «الأسرة الدولية»[111].

الخياران الأولان ليسا واردين في ذهن الأمريكيين. فنحن غالباً ما نقول إننا لا نرغب أن نحكم العالم ولا نريد ذلك. ولكننا نميل إلى التفكير بأننا نستطيع القيام بذلك بصورة فعالة ، لذا غالباً ما نشعر بالالتزام بإعلام الدول الأخرى في العالم ماذا ينبغي أن نفعل وكيف نفعل ذلك. تلك هي الحقائق التي لا تُنكر لماضي أمريكا وحاضرها، ولمستقبلها في معظم الاحتمالات.

والخيار الثالث لمبير، الطريق الجَماعي المعتدل هو خياره، وخيارنا المفضل. ومع هذا فإن قابليته للتطبيق مرهونة بإمكانية حشد شجاعة كافية. ويختتم مبير بطرح ما هي في جوهرها «مقترحات» مقدمة من الرئيس الأمريكي الجديد، جورج و. بوش، إلى الشعب الأمريكي تتعلق بضرورة النهج الجماعي للتدخل:

سيكون أمراً مجدداً للحيوية أن يخبر الرئيس القادم الأمريكيين عن العالم

كما هو على حقيقته، ويحذر نشطاء حقوق الإنسان أن الإحباط وخيبة الأمل أمران لا يمكن تجنبهما، ويعترف بأن الكيل بمعيارين أمر موجود، وأن «الأسرة الدولية» لم توجد بعد ولا بد من إيجادها، ويضيف بأن معظم التهديدات المحتملة للسلام وحقوق الإنسان تنجم عن النزاع الأهلي داخل الحدود ذات السيادة، وأن العالم يحتاج إلى احتياطيات بديلة إقليمية ودولية معاً كي يتعامل مع هذا التهديد، وأن واشنطن ستفعل ما في وسعها كي تقدم يد المساعدة، وأن الخطوة الأولى التي يضطلع بها هذا الرجل أو تلك المرأة لإقناع الأمريكيين بأن من مصلحتهم أن يدفعوا استحقاقاتهم التي يدينون بها لمنظمة مستوحاة من مُثُل الأمريكيين العليا وتقع في أكثر المدن اختلافاً من الناحية العرقية.

كم سيكون هذا مجدداً للحيوية وضرورياً[112]!

«الطريق الثالث» عند مبير يُوصل إلى قلب ما هو مطلوب: عدم التراجع إلى التدخل الأمريكي المنفرد غير الفعال والاعتباطي والعرضي، بل العودة إلى الاستثمار الأساسي في الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن، لبناء قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة قادرة على التدخل، وفي منظمات إقليمية يمكن أن تشارك ـ أي باختصار ـ التزام طريق واحد، الطريق الوحيد الذي يمكن أن تعالَج بواسطته مشكلة الاقتتال الجماعي في القرن الحادي والعشرين بنجاح: جماعياً، وتحت القيادة الأمريكية ولكن مع مساهمة مهمة جداً من جانب تلك الدول المعنيّة بدرجة مماثلة ذات الخبرة التاريخية المناسبة.

إذا كان يراد للاقتتال الجماعي في القرن الحادي والعشرين أن يمنع ويدار بنجاح، فثمة ثلاث خصائص مطلوبة، بدرجة متساوية، من الشعب الأمريكي وزعمائه: (1) القيادة، (2) والشجاعة على مواجهة المسالك الأخلاقية العمياء الحتمية التي ستواجه جميع من يتدخل لإيقاف الاقتتال الجماعي، (3) والالتزام الشديد بالجماعة المعتدلة، التي وصفها سفير إدارة كلينتون إلى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك بأنها «قيادة بدون انفراد[113]. الرئيس المقبل الذي سيحتضن هذا البرنامج، سوف يطلب تحركات سياسية بارعة، وكثيراً من الإرادة السياسية

لإقناع الكونغرس، والشعب الأمريكي، والأسرة الدولية بضرورته. وكما كتب ستانلي هوفمان: «إن على رجال الدولة أن يتذكروا أنهم إنما انتُخبوا للمتابعة والقيادة، وليس لتقبل الأمزجة الراهنة والتحاملات المؤذية للجمهور»[114]. لقد حان الوقت لنا جميعاً أن نذكّر زعماءنا بمسؤولياتهم.

تقرير المصير وشبح ويلسون

ألقى ريتشارد هولبروك قبل مدة قصيرة اللومَ على عاتق ودرو ويلسون بسبب النزاعات في البلقان. فهو، في نظر هولبروك «الرجل الذي أورثنا هذه الفوضى. فباسم تقرير المصير أوجد تخوماً في جنوب ـ وسط أوروبا جانبت العقل والحكمة»[115]. إن هذا التقويم مجحف قليلاً بحق ويلسون، لأنه رغم كل شيء ليس هو الذي رسم جميع هذه الحدود بنفسه في باريس. ولكن من الصحيح أن حماسة ويلسون لتقرير المصير على نطاق كوني لم تكن حكيمة، وأن تأييده للديموقراطية وفق الطراز الأمريكي كان متشنجاً، وغير مستقيم، وغير موفق على العموم.

لماذا يدخل كثيرون القرن الحادي والعشرين في خشية من ويلسون، في ضوء إخفاقه في حل مسألة تقرير المصير؟ رونالد ستيل Steel اقترح هذه الفرضية: «إنه في مثاليته وأخلاقيته وجهوده الدؤوبة غير المجدية لجعل كل شيء أفضل لصالح كل فرد، يمثل ذات أمريكا الباطنية»[116] وستيل يعني بهذا انتقاداً لكل من ويلسون والعقلية التي يجسدها. ومن دواعي المفارقة أن هذا الوصف على وجه الدقة هو ما كان ويلسون يحب أن يصف نفسه به. فقد قال في 8 أيلول / سبتمبر 1919: «ينعتني بعض الناس أحياناً بالمثالية. حسناً، هذه هي الطريقة التي أعرف بها أنني أمريكي. أمريكا هي الدولة المثالية الوحيدة في العالم»[117].

ومع هذا فقد أثَّر فقدان غريب للذاكرة على أولئك الذين وجدوا في حماسة ويلسون لتقرير المصير العدوى، أولئك الذين اعتقدوا أن لأمريكا رسالة

خاصة، والقدرة على جعل العالم بأفضل صورة. لقد نسوا بصورة لافتة للنظر أن ويلسون قد **أخفق**. ومع هذا فهم يسعون لتحقيق حلم ويلسون، ويتجاهلون توسلات شبح ويلسون. الإيمان بتقرير شامل للمصير يعني المشاركة في وهم. والإيمان بقدسية جميع الأهواء القومية، والتظاهر بأن ادعاءات تقرير المصير يمكن أن تكون منسجمة بقليل من الجهد، جعلا ودرو ويلسون خطيراً جداً. وكما يعترف هولبروك فإننا ما نزال ندفع الثمن، وما زلنا نحاول عبثاً أن نتشبث بشبح ويلسون في دول البلقان.

ويذكّرنا لويس أوتشينكلوس Auchincloss، آخر مؤرخي سيرة ويلسون، بشيء بسيط جداً، وأساسي جداً، بحيث نُدهش كيف يمكن لرجل ألمعي كويلسون أن يدرك أهميته:

قد نُلاحظ هنا أن مبدأ تقرير المصير يصعب تحقيقه في أيامنا كما كان صعباً في أيام ويلسون. هل سيوقف تقسيم كوكبنا إلى عدد مستحيل من الدول المتشاحنة الصغيرة؟ قد يكون من المفيد أن نتذكر من تاريخ اثنين من رؤسائنا المبجلين أن واشنطن قاتلت لتؤكد هذا المبدأ، وأن لنكولن رفضه[118].

من العجيب لويلسون، ولنا ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين، أن المسرح الدولي بالغ التعقيد بحيث يؤكد تماماً صحة وجهتي نظر كل من واشنطن ولينكولن ـ على الأقل بالنسبة لأنصارهما المعاصرين لهما. ولأن العالم بالغ التعقيد، ولأن تقرير المصير يمكن أن يكون ذا فائدة جلّى لبعضهم وشراً مستطيراً للكثيرين، فإن على أولئك الذين يتعاملون مع هذه المشكلة أن يستعدوا لمواجهة مشقة بالغة في المسالك الأخلاقية العمياء. إنهم يحتاجون (كما نحتاج نحن) إلى آراء الآخرين ومساعدتهم، فيما نحن نعالج تقرير المصير بشكليه العمليين للتدخل.

لم يكن ويلسون مستعداً لأنه، بسبب عناده لم يكن يشعر بهذه الحاجة. وعلينا نحن ألاّ نرتكب الخطأ نفسه.

ينبغي أن تصبح الليبرالية أكثر ليبرالية من أي وقت مضى، وينبغي أن تكون **راديكالية** إذا أُريدَ للحضارة أن تنجو من الإعصار. . . لا أتردد في القول إن الحرب التي نخوض غمارها، والحافلة بكل أنواع الرعب، لا يمكن أن تقارن بالحرب التي علينا أن نواجهها في المرة القادمة.

ودرو ويلسون، كانون الثاني / يناير 1919[1]

تفرض الأسلحة النووية تهديداً لا يحتمل على البشرية جمعاء وعلى موطنها. ومع هذا تبقى عشرات الآلاف منها «في ترسانات بُنيت في أوقات احتدام العداوات العميقة. ذاك الزمن قد ولى، ومع هذا فإن الإصرار على استخدامها مستمر. . . الاقتراح القائل بإمكانية الاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى الأبد وعدم استخدامها مطلقاً ـ صدفة أو عن قصد ـ يجافي المصداقية. الدفاع الكامل الوحيد هو إزالة الأسلحة النووية والتأكيد أنها لن تُصنَّع ثانية أبداً.

لجنة كانبيرا لإزالة الأسلحة النووية، 1996[2].